



PROVISIONAL

A/41/PV.13
6 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودري	: الرئيس
(الجمهورية الدومينيكية)	السيد نيبينغ فكتوريا	: ثم
	(نائب الرئيس)	

المناقشة العامة للجلسة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد كوسوماتمجا (اندونيسيا)

السيد توتو (رومانيا)

الامير الفيصل (المملكة العربية السعودية)

السيد اوفلين (نيوزيلندا)

السيد اوبديايا (نيبال)

السيد اكينيمي (نيجيريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد كوسوماتمدجا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بشعور من الاغتراب الحقيقي ، أتوجه اليكم ، ياسيدي ، بتهاني وفدي القلبية بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والاربعين الجمعية العامة . فإن نرى ممثلا بارزا لدولة آسيوية شقيقة يترأس أعمال دورتنا ، لهو مصدر خاص لارتياحنا . ان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يعد اعترافا تستحقونه لمفاتكم الشخصية وانجازاتكم ، ويعد أيضا إشادة في مكانها لدور ومكانة بنغلاديش في الشؤون الدولية .

واسمحوا لي أن أتوجه أيضا بالشناء الى سلفكم ، السيد خايمي دي بينييس ، للأسلوب الذي لا يبارى الذي أدار به أعمال الدورة الاربعين والدورة الاستثنائية الثالثة عشرة المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وقد حاز اعجاب الجمعية العامة بأكملها بفضل قيادته الحازمة والمستنيرة .

ان أبرز حدث في العام الماضي كان - دون شك - الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعلان انتهاء الاستعمار ؛ هاتان المناسبتان وفرتا للمجتمع الدولي سببا لقدر من التفاؤل والامل . وقد ركزت الدورة التذكارية ، وبشكل سليم ، الانتباه المتزايد للعالم على منظمتنا عندما أجمع ممثلو الدول الاعضاء من أعلى المستويات على إعادة تكريس انفسهم لمقاصد ومبادئ الميثاق وتعزيز الامم المتحدة من أجل عالم أفضل .

ومنذ ذلك الحدث التاريخي ، فإن الدورة الاستثنائية الجمعية العامة المنعقدة لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، أبرزت بجلاء ما يمكن تحقيقه من خلال المنهج المتعدد الاطراف ، وزادت من حدة الوعي العالمي بالابعاد الوخيمة للأزمة المستمرة ، ونجحت الدورة أيضا ، في إضفاء طابع جديد من الالحاح على عملية معالجة الاسباب الجذرية للأزمة ، كما وضعت دعم المجتمع الدولي الشابت وراء برنامج افريقيا لأولويات الانتعاش الاقتصادي .

ان الجهود الرامية الى القضاء على آخر بقايا الاستعمار فوق كوكبنا تعززت بفضل النجاح المحرز في المؤتمرات الدولية المختلفة التي انعقدت تحت رعاية الامم المتحدة وبانعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة المكمنة لمسألة ناميبيا ، مما مهد الطريق نحو الانتصار النهائي للقوات التاريخية للعدالة والحرية .

وقد تدعمت الجهود الرامية الى تحقيق السلم العالمي ، والتعايش السلمي ، والتعاون الدولي عندما اجتمع ، في مطلع هذا الشهر ، على أعلى المستويات ممثلو ١٠١ من البلدان غير المنحازة ، في هراري ، زمبابوي . وخرجوا من اجتماعهم بوحدة هدف معززة وعزم أقوى على مواصلة إسهامهم في القضايا الاساسية ، قضايا نزع السلاح والتنمية وانهاء الاستعمار .

وبالمثل فإن اجتماع القمة بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي واستئناف المفاوضات بين الامتين الاعظم تسليحا في العالم بشأن الجوانب المختلفة لنزع السلاح النووي ، كانا مصدرا لامل متجدد في أن يسود التعقل والاحسان بالمسؤولية تجاه العالم في نهاية المطاف وفي أن ينجح هذان الحدثان في وقف سباق التسلح المحموم .

وبالرغم من هذه الاحداث والتطورات الكبرى ، لا يزال المجتمع العالمي يعاني شعورا مزعجا من الريبة وانعدام الامن العام . ولا تزال النهج الناشئة عن الريبة المتبادلة والمصالح الانانية الضيقة تعوق حل القضايا العالمية الاساسية ، مما يؤدي الى الانفرادية وسياسات القوى والنفعية القصيرة النظر . وازداد تعقد مشاكل كثيرة نتيجة النزاع بين الدول الكبرى وتنافسها في الحفاظ على مجالات النفوذ والسيطرة وتوسيع نطاقها . ولم يحرز تقدم جوهري في اخاد بؤر الصراع الاقليمية الكثيرة بل اخذت تكتسب بصورة متزايدة ابعاد المواجهة بين الشرق والغرب ، مما يزيد من اخطار اندلاع نزاع واسع النطاق . وان اللجوء المستمر الى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها لتسوية النزاعات ، والعدوان والقمع العنصري ، والتدخل والقسر الاقتصادي ، كلها أمور لم تساعد على تخفيف حدة التوترات الدولية بل باتت تهدد بصورة متواصلة سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية . وبالإضافة الى جميع هذه الاتجاهات المثيرة للقلق نبر السحابة المظلمة المتمثلة في تصاعد سباق التسلح ، خاصة فيما يتعلق بالاملحة النووية وغيرها من املحة التدمير الشامل ، وهو سباق تشجعه مذاهب استراتيجية تحاول تبرير وجود تلك الاملحة بل واستخدامها أيضا .

ولا يزال الابطاء الشديد لعمليات التنمية والتآكل المستمر لمفهوم تعدد الاطراف وللإطار المتعدد الاطراف للتعاون من الملامح البارزة للاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية . وفي اقتصاد عالمي يتزايد تكامله ، يجري التفحيط بالتعاون الانمائي الدولي القائم على الانصاف والتكافل الحقيقي لمالغ نوع انتقائي من الخشائية ومن الانتهازية السافرة . ونتيجة لذلك تعاني البلدان النامية من

الركود بل ومن الانتكاس الاقتصاديين . وتشكل محنتها الالية تهديدا حقيقيا لاستقرار السياسي وللتماسك الاجتماعي لمجتمعاتها ، مما يعرض بدوره استقرار العالم بأسره للخطر .

ومما يشير إليه القلق لدى هذه الجمعية العامة ميل بعض الاعضاء الى التشكيك في مهام المنظمة وبرامجها والى تخفيض التزاماتهم المالية المحددة أو الامتناع عن تسديدها ، مما يضعف بصورة خطيرة دور المنظمة . وفي وقت تتطلب فيه قضايا كثيرة ملحة إعادة التأكيد على عملية تعدد الاطراف وتنشيطها ، فإننا نواجه بمحاولات لانضمام وتقليص دور الامم المتحدة وهي المحفل العالمي الأكثر ملاءمة للتفاوض بشأن تلك القضايا وحلها . وبالفعل فإن المنظمة تواجه في الوقت الراهن تحديا لم يسبق له مثيل لا فيما يتعلق بقدراتها على الوفاء بالتزاماتها فحسب بل ببقائها ذاته أيضا .

موجز القول إن العالم اليوم يواجه خطر الحرب النووية الجسيم واستمرار الاضطراب السياسي والتأزم الاقتصادي ، وخاصة في المناطق النامية من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي . لذا ينبغي أن تنصرف جهودنا الجماعية الى الانشاء التدريجي لنظام عالمي جديد لا يقوم على التنافس في استعمال القوة بل على تساوي جميع الدول في السيادة وعلى استقلالها الحقيقي . فإن أي مسار آخر يعني تخلينا عن مسؤوليتنا وعزمنا الجماعيين فيما يتعلق بتفادي الانسياق الاحمق نحو تدمير الذات ، إما عن طريق كارثة نووية نسبها بأيدينا وإما عن طريق العودة الى حالة من الفوضى في الشؤون الدولية .

ولا يظهر ذلك في أي مجال على نحو أوضح من ظهوره في مجال نزع السلاح والامن ، الذي يظل الشغل الشاغل لعمرنا . فإن المضي في تكديس وتطوير أسلحة التدمير الشامل ، النووية والتقليدية سواء بسواء ، في البر والبحر ، قد استمر بلا توقف وقد ينتقل الآن الى الفضاء الخارجي أيضا . إن تهديد الحرب النووية لا يشكل مجرد واحدة من المشاكل الكثيرة التي تواجه العالم . فإن تفادي الكارثة النووية يعد شرطاً أساسياً مسبقاً لسعيها الى حل جميع المشاكل الأخرى .

وقد أصدرت حركة عدم الانحياز ، بوصفها أكبر تآلف للسلم في التاريخ ، في اجتماع قمته الثامن الذي عقد في هراري في مستهل هذا الشهر ، نداء عاجلا الى الدول العظمى يعبر عن انشغال وقلق البشرية ازاء احتمال نشوب الحرب النووية وعواقبها الملائمة . وبينما يجب على الدول الحائزة لاسلحة نووية أن تظلم بمسؤوليتها الاساسية ، فإن من حق كل دولة ، بل ومن واجبها أن تقدم اسهامها في اتخاذ تدابير فعالة للقضاء الى الابد على خطر الحرب النووية . وينبغي للدول الكبرى ، ريثما يجري نزع السلاح النووي ، أن تستجيب للمطلب العالمي بالامتناع عن استخدام الاسلحة النووية بموجب اتفاقية دولية ، وحظر جميع التجارب في كل البيئات ، ووقف سباق التسلح وعكس مساره ، والتأكيد على هدف الامن الجماعي عن طريق نزع السلاح .

ومما يشير قلقنا متزايدا لدى اندونيسيا أن التقدم المحرز في المحافل المتعددة الاطراف لنزع السلاح لا يزال شديد البطء وان الركود الذي كثيرا ما يصيب الجهود الثنائية قد أصبح عائقا رئيسيا في وجه هذا التقدم . وبالرغم من ضالة المكاسب التي تحققت في مؤتمر نزع السلاح ، ينبغي لهذا المؤتمر أن يظلم بدوره بوصفه الجهاز الوحيد للتفاوض بشأن جميع قضايا نزع السلاح . وينبغي تمكين مؤتمر نزع السلاح من البدء في مفاوضات مضمونية بغية معالجة القضايا ذات الاولوية معالجة جدية . لقد تابعنا باهتمام شديد وبأمل محسوب المفاوضات الجارية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وبالرغم من الدلائل البسيطة على حدوث قدر من التحرك ، فإننا لم نر لسوء الطالع سوى قدر ضئيل من التقدم حتى الآن . لذا يجب على هذه الجمعية العامة أن تدعو الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى كسر الجمود وترجمة التزاماتهما التي طال تكرارها الى اتفاقات ملزمة ودايمة .

ولا يزال انكار العدالة والاستقلال والكرامة الانسانية يشكل ممذرا رئيسيا للصراع والنزاع في مناطق كثيرة من العالم . وتتمثل احدى المهام شديدة الالاحاح في كفاءة التصفية السريعة للاستعمار في ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري . فمن المخزي حقا أن تواصل جنوب افريقيا العنصرية ، بعد عقدين من تولي الامم المتحدة

المسؤولية المباشرة عن ناميبيا ، احتلالها غير الشرعي لهذا الاقليم . وبالرغم من الجهود الدولية المنسقة ، لا تبدو آفاق التنفيذ الملزم لخطه الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا أفضل اليوم مما كانت عليه إبان دورة العام الماضي . ويبعث ذلك على الأمل بمضة خاصة في ضوء استنتاج الأمين العام بأن جميع القضايا المتملة بخطه الأمم المتحدة قد حسمت وأنه كان يمكن البدء في تنفيذها لولا إصرار جنوب افريقيا على اتمام قضايا غربية عن المسألة .

فبعد الانتظار مدة ثماني سنوات طويلة استغرقها وضع خطة الأمم المتحدة ، ولّى وقت المداولات والاقناع . ويجب على مجلس الأمن الآن أن يظهر الشجاعة السياسية في العمل وأن يتحرك الى الامام صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون أن يأخذ في الاعتبار أي تعديلات أو تكتيكات تسويقية أخرى تتذرع بها جنوب افريقيا . ولا يمكن أو ينبغي رهن تمغية الاستعمار في ناميبيا مدة أطول من ذلك ، بقضايا تخرج عن نطاق خطة الأمم المتحدة ، مثل ربطها بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ونحن أيضا نرفض كل محاولات تشويه مسألة ناميبيا بتمويرها على أنها قضية تنافس بين الشرق والغرب .

وما برحت حكومة بلادي تعلق ، بصفتها عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا منذ انشائه ، أهمية قصوى على مسؤوليات المجلس الفريدة في حماية وتعزيز الحقوق الثابتة للشعب الناميبى وضمان بزوغ ناميبيا مستقلة ذات ملامة اقليمية ووحدة وطنية . وستظل اندونيسيا ملتزمة التزاما ثابتا بتأييد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبى ، في كشف كفاحها العادل ، بما فيه الكفاح المسلح ، بغية تحرير ناميبيا .

وتنظر اندونيسيا الى الازمة المتفاقمة في جنوب افريقيا ذاتها ببالغ القلق والالام . فكل المؤشرات تدل ، بعد سنتين من الوحشية والقمع اللامع لهما ضد الاغلبية السوداء المقهورة ، على أن نظام الفصل العنصرى ليس لديه الميل الى التقليل من استقطاب العنف المتعاطف ولا القدرة على ذلك وهو ، بدلا من ذلك ، يواصل الاعتماد على تطبيق القوة الوحشية تطبيقا عشوائيا . وفي الحقيقة ، فان بريتوريا ، التي أعمتها جهودها المسعورة الرامية الى ادامة نظام الفصل العنصرى البغيض ، تبدو انها تفعل الاثار الوخيمة المترتبة على سلوك مسار التدمير الذاتى الذى جعل الحالة في جنوب افريقيا تقترب من حالة الحرب الاهلية الشاملة .

وان حكومة بلادي مقتنعة بأن الفرصة المتاحة لتفادي وقوع صدام عرقى وتحقيق نهاية سليمة للفصل العنصرى قد تفقد قريبا ما لم يقرر مجلس الامن اتخاذ عمل حاسم . ولقد كان من الواضح تماما لوفد بلادي أنه ربما كان تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق هو الاختيار الوحيد المتبقى لاجراء تغيير غير عنيف في جنوب افريقيا .

واذ نرحب بالقرار الاخير لبعض الدول بفرض عقوبات محدودة اضافية على جنوب افريقيا فان اندونيسيا تنظر الى هذه الاجراءات الجزئية باعتبارها لا ترقى الى مستوى معالجة هذه الحالة المتأزمة . وبالتالي ندعو تلك الدول ان تعيد على وجه السرعة تقييم موقفها وأن تعترف بالفشل الذريع لسياسة "الارتباط البناء" . فلا يمكن دون العزل الكامل لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى تحقيق الهدف الرئيسى ، هدف

القضاء على هذا النظام اللانساني واقامة مجتمع غير عنصري مكانه يقوم على المساواة والديمقراطية .

ان السلم والاستقرار لا يمكن لهما أن يتعايشا مع الفصل العنصري والاستعمار لا في جنوب افريقيا وناميبيا فحسب بل في كل منطقة الجنوب الافريقي . فاعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والتخريب والارهاب التي ترتكبها بريتوريا باستمرار ضد دول خط المواجهة والدول الافريقية المجاورة تكشف عن مخططات النظام العنصري في الهيمنة على المنطقة كلها . ان هذه الدول تستحق المساعدة المتزايدة للتغلب على ضعفها وتبعيتها الاقتصادية لجنوب افريقيا .

وخلال العقود الثلاثة الماضية ما برحت سياسات اسرائيل العدوانية والتوسعية ، وسجلها الوحشي في اضطهاد العرب الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، ومحاولاتها اليائسة والعقيمة للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، سياسيا وماديا ، المصدر الرئيسي لآعمال العنف والتوترات المستمرة في الشرق الاوسط . ومما يدعو أيضا الى الانزعاج الشديد أن نلاحظ أن الدول الرئيسية لا تزال تنظر الى الصراع من منظور مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة .

ان اندونيسيا ، حكومة وشعبا ، لا تزال تقف شاهدة في تأييدها الراخ للكفاح العادل للأمة العربية من أجل استعادة حقوقها المسلوبة وأراضيها المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وان قضية فلسطين تقع في لب مشكلة الشرق الاوسط . ولا يمكن بالتالي التوصل الى حل شامل وعادل ودائم إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الشابتة ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في انشاء دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن اعتبار أي حل انه شامل أو عادل ما لم تشترك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، اشتراكا كاملا في وضع هذا الحل وتنفيذه . وأخيرا وليس آخرا فان السلم والامن المستقرين لا يمكن اقامتهما إلا على أساس انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس .

ونحن نؤمن ايماننا قويا بأن أفضل سبيل لحسم الجوانب المختلفة للصراع هو من خلال عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط . بيد أن من الواضح أن هذا المؤتمر لا يمكن أن ينعقد أو ينجح إلا بدعم الدول الرئيسية التي ينبغي اقناعها بالحاجة عقد هذا المؤتمر وبمنطقه المقنع . ولن يكون البديل إلا المزيد من العنف واراقة الدماء والمعاناة .

وتواصل اسرائيل أيضا احتلالها للأراضي اللبنانية ذات السيادة . وأن الوجود غير القانوني لقوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان هو السبب الاساسي للظروف المتدهورة المحيطة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهو الذي يمنع هذه القوة من الاضطلاع بالمهمة التي أوكلها اليها مجلس الأمن . وأن اندونيسيا تؤيد كل التأييد طلب لبنان بانسحاب كل القوات الاسرائيلية من أراضيها وباحترام سيادته الوطنية وسلامته الإقليمية .

وفي نفس المنطقة ، فإننا نتوق الى نهاية للنزاع الاخوي القائم بين ايران والعراق وللخسائر الفادحة التي يتكبدها الطرفان في الارواح والممتلكات ومرة أخرى يناشد وفد بلادي الدولتين الشقيقتين السعي الى حسم خلافاتهما بموجب مبادئ الميثاق تحقيقا لتسوية عادلة ومشرفة .

واسمحوا لي الآن ان انتقل الى شواغل منطقتنا السياسية والأمنية . فبعد ثماني سنوات من نشوب النزاع في كمبوتشيا لا تزال الحالة المأساوية في هذا البلد تشكل أكبر مصدر للتوتر وعدم الاستقرار في ذلك الجزء من العالم . ويشكل هذا النزاع أيضا عقبة رئيسية في طريق تحقيق هدفنا الاوسع ، وهو تحويل منطقة جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم ووفاق ورخاء على المستوى الاقليمي وما برحت منطقتنا تشعر عن حق بالقلق ازاء هذا النزاع الذي يتضمن الانتهاك للمبادئ الأساسية المتصلة بعدم استخدام القوة ضد دولة مستقلة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ونظامها السياسي والاقتصادي . وبالتالي أكدت مرارا وتكرارا على حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بمنأى عن أي تدخل أجنبي أو تخريب أو قسر ، وسعت الى تشجيع المفاوضات والتفاهم المتبادل بغية اقامة مناخ يسمح بممارسة هذا الحق .

وتقوم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، من جانبها ، ببذل جهود مفضية للاسهام في ايجاد تسوية تعيد الى شعب كمبوتشيا حقوقه بموجب المبادئ المعترف بها دوليا . كما تبني الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية استعدادها لدراسة أي نهج معقول يؤدي الى تسوية عادلة وسلمية . وفي هذا الصدد فاننا نرحب باقتراح الشانسي نقاط الذي قدمته مؤخرا الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، اذ انه يتضمن عناصر ايجابية يمكن أن توفر هيكلا بناء لمفاوضات هادفة . ويتفق هذا الاقتراح أيضا مع وجهة النظر التي عبرت عنها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منذ أمد طويل بأن المشكلة الكمبوتشية يجب أن يحلها بصورة رئيسية الشعب الكمبوتشي نفسه .

وفي رأينا ، فان اقامة كمبوتشيا مستقلة استقلالاً حقيقياً وغير منحازة ، الصديقة لجيرانها لا مصدر الخطر عليهم ، الشرط المسبق الضروري لاحتلال السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة . وعلى الرغم من استمرار المآزق لن تكف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عن استكشاف جميع السبل والاليات الممكنة لاستعادة الشعب الكمبوتشي لحقوقه ومصالحة الرئيسية ، في الوقت الذي تكفل فيه المصالح المشروعة لجميع البلدان في العيش بسلام مع الآخرين ، بمنأى عن تهديدات وفضوط بلدان من خارج المنطقة .

والمسألة الأخرى التي تتطلب حلاً سياسياً يقوم على أساس انسحاب القوات الأجنبية هي مسألة الحالة في أفغانستان . فمن أجل إعادة الوئام والاستقرار الاقليميين ، ينبغي السماح لأفغانستان باستعادة دورها التاريخي غير المنحاز .

وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ ، ينخرط شعب الكنك بقيادة جبهة التحرير الوطني الكنكية الاشتراكية "فلنكس" في نضال عادل من أجل تحقيق استقلال بلاده . وتؤكد اندونيسيا من جديد تأييدها لتقرير المصير والانتقال المبكر الى كاليدونيا الجديدة المستقلة وفقا لحقوق وطموحات الشعب الاصلي ، وبطريقة تضمن حقوق ومصالح كل مكانها . ومما يبعث على التشجيع أن العملية التي شرعت بها مجموعة كونتادورا واستمرت فيها ، مع مساندة فريق الدعم التابع لها ، نحقق تقدما حثيثا في الجهود الرامية الى حسم التوترات والازمات التي تحيق بامريكا الوسطى حسبا شاملا سلميا . ونرحب بالاتفاقات المضمونية التي احرزت بالفعل بشأن الصيغة النهائية لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . ويحدونا الأمل في أن حسم الجوانب الاجرائية والتشغيلية المتبقية سيحقق نتائج مبكرة . بيد أنه لا يسمنا إلا أن نعبر عن قلقنا ازاء العسكرية المتزايدة للمنطقة ، والظفوف الخارجية المستمرة واقحام النبررات الايديولوجية والتنافسات بين الشرق والغرب في النزاع ، ان اندونيسيا تعارض على الدوام التدخل الخارجي ، سواء أكان عن طريق زعزعة الاستقرار السياسي أو القسر الاقتصادي أو حتى التدخل العسكري السافر في نضال البلدان النامية من أجل تعزيز استقلالها الوطني ووضع أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها . ومن هنا فاننا نؤيد نيكاراغوا باستمرار في دفاعها عن حقها في تقرير المصير والاستقلال السيادي والسلامة الاقليمية .

وفيما يتصل بمسألة جزر مالغيناس ، يقدر وفد بلادي نهج الارجنتين المرن والمتحلي بالحنكة السياسية في اعادة التأكيد على نيتها الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة . ونأمل أن تؤدي المفاوضات التي مستأنف قريبا الى تحقيق تسوية سلمية ودائمة للنزاع على السيادة .

من المستحيل انكار أن السلم والاستقرار لا يمكن كفالتهما بمعزل عن حالة الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية العالمية . كما لا يمكن كفالة التنمية المستمرة أو النظام الاقتصادي المنصف في غياب المناخ السلمي المستقر . فهما أمران مترابطان ترابطا لا ينفصم . وكما أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة :

"ان الرفاه المشترك لسكان العالم سيعتمد ، في السنوات المتبقية من هذا القرن ، اعتمادا بالغا على ما سوف يتحقق من نجاح في مجال التنمية العالمية ومجال تقليل التفاوت في ظروف المعيشة داخل المجتمع الدولي".

(A/41/1 ، ص ٨)

بيد أنه عند استعراض الظروف الراهنة للاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، فإننا لا نرى مجالا واسعا للتفاؤل . بل على العكس من ذلك ، ان الهوة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة لا تزال تتسع ، وأزمة التنمية العالمية لا تزال مستمرة ، والتدهور في مجال التعاون المتعدد الاطراف من أجل التنمية لا يزال ماضيا دون هوادة . ومن ثم يشكل الفقر بالنسبة للملايين في البلدان النامية حقيقة يومية ويتحول الحلم بمستقبل أفضل الى كابوس يتمثل في مجرد البقاء . ولا يمكن أن نلاحظ أي آفاق أفضل في المستقبل القريب . والسعي الى تفهم هذه التقلبات وحسمها بشكل جماعي ، هو التحدي الذي يواجهه الجمعية العامة وهذه هي مسؤوليتها .

ان حالة الاقتصاد العالمي القائمة لا تبشر بأي خير . فالانتاج الاقتصادي لمعظم البلدان النامية قد ركد ، مما حصرها في مستويات نمو منخفضة دون أي مجال للتحرك . وقد مدد انهيار أسعار السلع الأساسية وتقلبات أسواق السلع الأساسية ضربة قوية لمعدلات تبادلها التجاري الراكد . والتجارة الدولية التي كانت في الماضي أداة رئيسية للتنمية وقناة فعالة لضمان المنفعة المتبادلة لجميع الأمم قد أعاقها المد المتعظم لنزعة الحمائية . وهذه العوامل السلبية التي يواكبها الاختناق الحاد في التدفقات المالية الرسمية والخاصة ، والزيادة المقلقة في عبء خدمة الديون وعدم الاستقرار النقدي ، قد أدت الى ظاهرة نقل الموارد العكسي من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو .

ان النظام الاقتصادي الدولي لا يزال يتسم بأوجه التباين الهيكلية . وبالتالي ، فان الدول الضعيفة اقتصاديا هي التي تتحمل عبء هذه التقلبات الاقتصادية العالمية وتعاني أكثر من غيرها . وتفرض التكاليف السلبية على اقتصاداتها الهشة مما يعميق عملية تنميتها .

ان منطقة الآسيان دون الاقليمية التي تختفي اليها اندونيسيا تعتبر مثالا واضحا على ذلك . وبالرغم من مرونتها الاقتصادية القوية حتى الآونة الأخيرة ، فإن تواتر التنمية قد انخفض بشكل ملحوظ . ولم يغلت الاقتصاد الاندونيسي أيضا من آثار المناخ الخارجي السلبي . وان نمو اجمالي الانتاج القومي قد انخفض انخفاضاً حاداً في السنتين الماضيتين ، بينما ازداد معدل خدمة الديون زيادة كبيرة . وبالتالي اضطرت اندونيسيا أن تتخذ عدداً من الاجراءات التصحيحية القاسية ، بما في ذلك تخفيض أهداف تنميتها ، وفرض قيود كبيرة على الاستثمار العام واجراء تخفيضات في الميزانية والاستيراد والقيام باصلاحات مالية وتخفيض لقيمة العملة . ورغم هذه الاجراءات لا يزال أثر المناخ الخارجي يعمق النمو الاقتصادي . ولأن اندونيسيا قد وقعت في شباك التقشف المالي وتدهور معدلات النمو الاقتصادي ، فقد تضاءلت قدرتها على تقنية الضغط الداخلي الناجم عن طالبي فرص العمل الجدد ، الذين يبلغ عددهم مليونين سنوياً ، في قواها العاملة واستيعاب المزيد من الهزات الخارجية .

وفي عصر التكافل المتزايد هذا ، لا يمكن أن تظل التقلبات الاقتصادية تشغل البلدان النامية وحدها . ولئن تجلّى مفعول الآثار السلبية المترتبة على التنمية غير الكافية في انخفاض قدرة البلدان النامية على أن تعالج صعوباتها المحلية وأن تشارك على نحو مفيد في الأنشطة الاقتصادية الدولية ، فإن هذه الآثار لن تظل الى وقت طويل قاصرة على أكثر البلدان فقراً . بل إنها بالتأكيد ستؤثر على البلدان المتقدمة النمو أيضاً . وبالتالي من مصلحة الجميع أن يعمل المجتمع الدولي بصورة جماعية وحاسمة على تحويل تحديات الحاضر والمستقبل الى فرص ناجحة . وبهذه الروح تنظر اندونيسيا الى الشروع في الجولة الجديدة في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في هونتا ديل استه . والجولة الجديدة ، بوصفها بداية جهد متضافر جديد يرمي الى وقف وعكس اتجاه تقويض النظام التجاري الدولي ، لا بد أن تتيح لنا أيضاً فرصة لاضفاء الطابع الليبرالي على التجارة الدولية . وعماد هذا التوجه الليبرالي ينبغي أن يتمثل في مصالح البلدان النامية ، بما في ذلك المبدأ الاساسي القائم على توفير

المعاملة التسهيلية لها على أساس غير متبادل . وبالمثل ، نعتبر أنه من الأهم أن تتناول الجمعية العامة في دورتها الحالية مسألة أزمة الدين الخارجي والتنمية . ويحدونا الأمل أن تسترشد مناقشتنا بشأن هذه المسألة بالمبدأ المعترف به والقائم على المسؤولية المشتركة وسياسة التكيف المقبولة مع النمو ، وأن تسهم اسهاما فعالا في حل هذه المشكلة . هناك فرصة ملائمة توفرها الدورة السابعة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) من أجل معالجة مسائل دولية أساسية في مجالات النقد والتمويل والتجارة والتنمية والتكافل بينها . وأهم من ذلك ، نأمل أن يعالج الاونكتاد السابع بشكل حاسم حالة السلع الأساسية المشيرة للقلق . وما نحتاج اليه بصورة عاجلة هو اتخاذ اجراءات لادارة أسواق السلع الأساسية على النحو السليم ، وتحقيق الاستقرار في أسعار السلع الأساسية وكفالة العائدات المربحة للسلع الأساسية . وفي الوقت الذي نمضي فيه عبر السنوات المتبقية من هذا القرن ، ما من شك في أن التحديات الاقتصادية العديدة متظل تمثل محكا لارادتنا الجماعية . ولن توجد أي اجابات جاهزة أو أي حلول سهلة . وبالتالي ، ما من بديل أمام المجتمع الدولي إلا أن يعبئ تصميمه المشترك وأن يعمل بحزم لعكس اتجاه التباين الاقتصادي وكفالة نجاح التنمية العالمية .

إن المجتمع الدولي يواجه اليوم زيادة مخيفة في إدمان العقاقير والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، مما يشكل خطرا على الاسس الاخلاقية للمجتمع ، بل وحتى أمن العديد من البلدان ذاته . ومن خلال الجهود الدؤوبة التي تبذلها هذه المنظمة ، تم التوصل الى توافق في الآراء حول الحاجة الى مزيد من التعاون والتدسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي . وفي الاجتماع المعقود مؤخرا في فيينا بين رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات اتفق على عدد من التوصيات الهامة في هذا الصدد ، مما وقر مادة قيمة للمؤتمر الدولي المزمع عقده في ١٩٨٧ . واستعدادا لهذا المؤتمر ، وفي إطار التعاون الإقليمي ، تعكف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الوقت الراهن على وضع استراتيجية لمعالجة المسائل الجوهرية ، وتحقيق نتائج ملموسة . واندونيسيا ، بوصفها بلد عبور للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، تلعب بشكل حاد الاثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على هذه المشكلة . وقد أشتتنا بصورة واضحة تصميمنا على مكافحة هذه الافة بجهودنا الوطنية ، وعملنا في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، علاوة على التزامنا الصارم بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات .

إن اعلان سنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم ، بشعارها "من أجل حماية السلم ومستقبل البشرية" ، يفتح على نحو بليغ عن أبسط تطلعات الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم ، وتظل الامم المتحدة الإطار الرئيسي متعدد الاطراف المخصص لتحقيق هذه التطلعات . وفي هذا السياق تؤكد اندونيسيا مجددا على تفانيها للأهداف الرئيسية للسنة الدولية للسلم والتزامها بتلك الأهداف ، وهي - في جملة أمور : تعزيز السلم العالمي ، والتعايش السلمي ، والتعاون ، ومنع نشوب الحرب ، والنزاع بين الامم . وفي سعينا جاهدين لتحقيق تلك الأهداف النبيلة دعونا أيضا نستمر في العمل نحو تحسين نوعية الحياة ، بتحقيق المساواة للنساء ومزيد من الإحترام لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في التنمية ، ووضع حد للتمييز العنصري والقمع . وحيث ان هذه المبادئ والمقاصد مكرمة في الدستور الإندونيسي وتتماشى تماما مع التقاليد الوطنية في اندونيسيا ، فإن التزامنا لا يعد فقط التزاما اخلاقيا ، بل إنه أيضا تكليف دستوري .

إن الأمم المتحدة في الوقت الراهن تواجه أزمة مالية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . وإذا استطعنا مؤقتا تفادي الجوانب الطارئة لتلك الأزمة في الدورة الأربعين المستأنفة ، فإن الجمعية العامة عليها الآن أن تعالج المشاكل طويلة الأجل ، بإعادة النظر في كفاءة الاداء الإداري والمالي لمنظومة الأمم المتحدة . واندونيسيا تعلم بأن هناك بالفعل مجالا لإدخال تحسينات ، وتحقيق قدر أكبر من الاقتصاد في النفقات في أعمال منظمتنا . وبالتالي فإننا نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، ونحن على استعداد لدراسة توصياته القيمة بروح إيجابية وبناءة قدر المستطاع . إلا أن اندونيسيا في الوقت ذاته ترى أن الأزمة ، وهي في الأصل ذات طابع سياسي ، وصلت إلى مرحلة نرى فيها أن تدابير الكفاءة والترشيد وحدها لا تكفي لتوفير حل شامل ودائم . فهذا الجهد ينبغي أن يقترن بالتزام متجدد من جانب جميع الدول الأعضاء بدعم الأمم المتحدة دعما مريحا وقاطعا ، وفقا لالتزاماتها التعاهدية .

لا يمكن لأي إنسان بعد اليوم أن يتصور عالما دون الأمم المتحدة . وواجبنا أن نعزز انجازاتها العديدة ، وأن نبني عليها ، بدلا من الانخراط في عمل لن نجني من وراءه إلا تقويض مصداقية هذه المنظمة وفعاليتها . وفي هذا الصدد برهن الأمين العام على تفهمه الذكي للمعوقات التي تحد الآن بالمنظمة ، ووظف بصيرته الشاقبة ومهاراته الفائقة وتفانيه الشخصي للتغلب عليها . ويحدونا الأمل أن يتمكن من مواصلة جهوده المحمودة بغية تعزيز الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل .

واندونيسيا من جانبها تتعهد بتقديم دعمها غير المحدود وتعاونها الكامل لتحقيقا لهذا الهدف الأسمى .

السيد توتو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يطيب لي ،

سيدي الرئيس ، أن استهل كلمتي ، بتهنئتك على انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . فإنه من دواعي سرورنا البالغ أن نحيا في هذا المنصب الرفيع ممثل بنغلاديش ، وهو بلد تربطنا به أواصر تقليدية من الصداقة والتعاون . وانني على ثقة من أنه بفضل صفاتكم المعروفة ، وخبرتكم العميقة في المجال السياسي والدبلوماسي ستقومون بدور حاسم في إنجاح هذه الدورة .

وبومفي مكلفا رسميا من قبل رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، نيكولا تشاوشيسكو ، يشرفني أن أعرب عن موقفه وموقف رومانيا وتقييمهما وآرائهما بشأن المشاكل الأساسية التي تواجه الحياة الدولية ، والتي ستكون موضع مناقشة في هذه الدورة للجمعية العامة .

يجري عمل الجمعية العامة في وقت مازالت فيه الحالة الدولية تتسم بالخطورة والتعقيد البالغين ، وذلك نتيجة لتعميد سباق التسلح ، وخاصة التسلح النووي ، وتفاقم بعض النزاعات العسكرية ، وظهور بؤر جديدة للتوتر ، واستعمال القوة والتهديد باستعمالها ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

كل هذا يزيد من خطر نشوب حرب عالمية جديدة ، مستحول حتما ، في الظروف الراهنة ، إلى كارثة نووية لا منتهى فيها ولا مهزوم ، وستؤدي إلى تدمير أسباب الحياة ذاتها على كوكبنا .

لهذا السبب ، ووفقا لمفهوم الرئيس نيكولا تشاوشيسكو ، فإن المشكلة الأساسية التي يواجهها عصرنا هذا تكمن في تحويل مجرى الأحداث الخطير الذي يندفع حاليا نحو الكارثة النووية ، إلى سياسة جديدة تتوخى الانفراج ونزع السلاح والتعاون والسلام في العالم .

ورغم أنه كان من المتوقع ، في هذه السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة السنة الدولية للسلام ، أن تتخذ تدابير ملموسة للتحويل عن سياسة المواجهة والاتجاه إلى سياسة تتوخى حل المشاكل الكبرى التي تواجه البشرية عن طريق المفاوضات ، فإننا مع الأمل نشهد زيادة في التوتر في العلاقات العالمية .

وفي ظل الظروف الراهنة السائدة على الساحة الدولية ، ترى رومانيا ورئيسها من الحتمي تجاوز الإعلانات والتصريحات إلى الأفعال ، وبذلك كل جهد لتعزيز المصاعبي التي تبذلها الأمم المتحدة - بالاقتران بجهود كل الشعوب والقوى المحبة للسلام - لكفالة اتخاذ إجراءات واتفاقات حقيقية وملموسة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح على الأرض وفي الفضاء .

هذه السياسة وحدها هي التي يمكن أن تكفل الأمن الحقيقي لكل الدول ، وأن تضمن للشعوب المتمتع بالظروف الملائمة لخلق قيم مادية وروحية جديدة ، حتى تتمكن من مواصلة تقديم اسهامها في تحقيق التقدم والحضارة للانسانية جمعاء . لهذا السبب نرى أن الواجب والحق المقدم لكل الدول - الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ، أن تعمل بسروح من التعاون البناء ، وأن تسهم بشكل فعال في تحسين المناخ الدولي تحسينا جذريا .

بهذه الروح تعمل رومانيا والرئيس نيكولاي تشاوشيسكو على الدخول بسياسة الحوار الواسعة النطاق في العلاقات الدولية والاشتراك في الأنشطة العالمية بوجه عام ، بغية ايجاد تسويات للمشاكل المعقدة في عصرنا بما يعود بالنفع على التعاون والسلم .

عملت رومانيا دوما - ولا تزال تعمل - على إرساء علاقاتها مع جميع الدول على مبادئ المساواة الكاملة في الحقوق ، واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والنفع المتبادل ، والنبذ التام لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وعلى تأكيد هذه المبادئ على نطاق واسع في الساحات الدولية .

أثبتت الحياة نفسها ، والحقائق القائمة ، الحاجة الماسة الى الاعتراف بهذه المبادئ بشكل إجماعي وإعمالها بوصفها تمثل الاساس الصلب الوحيد لعلاقات التعاون والسلم بين جميع الدول .

هناك حقيقة مسلم بها هي أن استراتيجية السلم لا يمكن فعلها عن استراتيجية المستقبل . ان البشرية تتطلع الى مستقبل من التقدم والازدهار ، بمان من خطر الأسلحة النووية ، بل خطر أي نوع من أنواع الأسلحة .

ولهذا ، تضع رومانيا مشاكل السلم ونزع السلاح في مركز الإدارة في سياستها الخارجية ، انطلاقا من الاقتناع بأن خططها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية - شأنها شأن تقدم جميع الشعوب - لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا في ظل ظروف السلام والتعاون مع جميع دول العالم .

إن رومانيا - اذ تعمل بحزم في اتساق مع جميع القوى المحبة للسلام بغية المساعدة على التوصل الى الاتفاقات اللازمة في مرحلة مبكرة بشأن وقف مباق التسليح واتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح - تعرب عن تأييدها لتنفيذ برنامج مركب لنزع السلاح يكون محوره نزع السلاح النووي ، ويؤدي الى التصفية المرحلية لجميع الأسلحة النووية بنهاية هذا القرن ، على أن يتم بالتوازي مع هذا خفض يقدر بنسبة ٢٥ في المائة في السنوات الخمس القادمة في الأسلحة التقليدية والقوات والنفقات

العسكرية ، على أن يعقب ذلك بذل جهود للتوصل الى اجراء خفض لا يقل عن ٥٠ في المائة
بقدم عام ٢٠٠٠ .

إن اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة لقرار بالبداية بشكل
فقال في الاعداد للدورة الاستثنائية الثالثة لنزع السلاح - المقصود بها اعتماد
برنامج لنزع السلاح العالمي - سيمثل دون شك خطوة هامة الى الامام ، بما يتفق مع
مصالح المجتمع الدولي بأسره في السلام .

تري رومانيا انه مما يعد ذا أهمية قصوى أن يقوم عدد من الدول بشكل انفرادي
بخفض قواته وأسلحته ونفقاته العسكرية . وفي هذا الصدد دعا الرئيس نيكولاي
تشاوشيسكو مؤخرا جميع الدول في أوروبا الى أن تخفض بنسبة ٥ في المائة على الأقل
أسلحتها وقواتها ونفقاتها العسكرية ، حتى قبل التوصل الى الاتفاق اللازم .

فيما يتعلق برومانيا ، فإنها على استعداد للبداية في اجراء خفض قدره ٥ في
المائة في أسلحتها وقواتها ونفقاتها العسكرية بنهاية هذا العام . وما لم يتم
التوصل مع دول أخرى الى اتفاق على بدء ذلك الخفض معا ، سي طرح هذا الاقتراح في
استفتاء على الشعب ليقرر ما يراه بشأن هذا الخفض من جانب واحد . ونعرب عن أملنا
في أن تبدي بلدان أخرى رغبتها في المضي معنا في تنفيذ هذا التدبير .

تقتنع رومانيا اقتناعا راسخا بأن اتخاذ الدول الأوروبية تدبيرا للخفض
الانفرادي للقوات والأسلحة والنفقات العسكرية لن يمثل أي خطر على أمن أية دولة . بل
على العكس من ذلك ، ستفتح هذه التدابير الطريق أمام المفاوضات الجادة ، إذ أنها
ستعبر عن إرادة الدول الأوروبية في العمل من أجل نزع السلاح والسلام وسيكون هذا
متفقا اتفاقا تاما مع مطالب الرأي العام الأوروبي والعالمي .

وفقا لما نراه ، إن الموارد البشرية والمادية والمالية والعلمية الضخمة
التي تهدر كل عام لانتاج أسلحة مهلكة ينبغي أن تستخدم للإسراع بعملية التقدم
الاقتصادي والاجتماعي . واسترشادا بهذا الهدف بدأت رومانيا - في إطار الأمم
المتحدة - عملية ترمي الى تحديد المبادئ المطالب بها لتحكم أنشطة الدول للتفاوض
بشأن وضع تدابير خفض النفقات العسكرية . والانتهاء من وضع هذه المبادئ كلها

واعتمادها في هذه الدورة سيعطيان دفعة للانشطة الدولية الرامية الى تحقيق تجميع وخفض للنفقات العسكرية .

في ضوء هذه الاعتبارات ، ترى رومانيا ان على الهيئات والمؤتمرات التي تتناول مسائل نزع السلاح ان تُعَد أنشطتها بشكل أكبر من أي وقت مضى وأن تستخدم جميع المحافل التفاوضية بأقصى قدر من الكفاية ، حتى تتمكن دون تأخير من بدء إعداد واعتماد الاتفاقات والتفاهات اللازمة ، باشتراك جميع الدول وبما يعود بالنفع عليها .

في هذا الصدد ، تشارك رومانيا في التوصل الى النتائج المترتبة على الاتفاقات اللازمة الصادرة عن مؤتمر ستكهولم لتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا .

إننا نقدر امكانية توصل الجانبين في مفاوضات فيينا بشأن خفض التسليح والقوات المسلحة في أوروبا الوسطى الى اتفاق في وقت مبكر . وفي الوقت نفسه ، نؤيد التوصل الى اتفاقات كافية في مؤتمر نزع السلاح بجديد تحقيقا لهذه الغاية . لان النتيجة الناجحة للمفاوضات الرامية الى تحقيق اتفاق دولي بشأن حظر وتدمير الاسلحة الكيميائية ستكون لها أهمية خاصة . وينبغي للجمعية العامة ان تؤكد مرة أخرى على أهمية وعجالة هذا الامر .

ان انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أجزاء مختلفة من القارة سيسهم بقدر كبير في خفض الاشتباك العسكري ، وفي بناء الثقة والامن في أوروبا . وبهذه الروح تتخذ رومانيا موقفها ، وتعمل دائما على النهوض بتعزيز الثقة والتعاون بين جميع بلدان البلقان ، والمساعدة على تحويل تلك المنطقة الى منطقة خالية من الاسلحة النووية والكيميائية والقواعد العسكرية الأجنبية . وبالمثل ، نؤيد انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية والكيميائية في الاجزاء الشمالية والوسطى من أوروبا ، وايضا في قارات أخرى .

إن التحول الشامل في الحياة الدولية يوضح مرة أخرى انه لا يمكن ان يكون هناك تبرير لمواصلة سباق التسليح ، لاسيما سباق التسليح النووي ، أو للنفقات

العسكرية المتزايدة ، التي وصلت الآن الى المبلغ الهائل الذي يقدر بـ ١ ٠٠٠ بليون دولار .

لهذا ترحب بلادي ببرنامج نزع السلاح النووي على ثلاث مراحل حتى عام ٢٠٠٠ وتؤيد تماما هذا البرنامج الذي قدمه الاتحاد السوفياتي ، وتمرب عن تأييدها للوقف الفوري للتجارب النووية ومنع تسليح الفضاء الخارجي .

إن رومانيا والرئيس نيكولاي تشاوشيسكو اذ يرحبان بقرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمد الوقف الاختياري من جانب واحد للتجارب النووية ، يجددان في هذه المناسبة نداءهما الموجه الى الولايات المتحدة الامريكية والى جميع الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية ان تضع حدا لتلك التجارب في اقرب وقت ممكن .

وفي الوقت نفسه ، ترى رومانيا ان سلسلة من الاقتراحات تقدمت بها الولايات المتحدة الامريكية ودول أخرى تمثل اسما حقيقيا للتوصل الى اتفاقات لنزع السلاح .

وفي رأينا انه قد آن الاوان أن تشترك الدول النووية الاخرى في المحادثات الخاصة بالاسلحة النووية حتى ولو كانت لن تبدأ في خفض أسلحتها إلا بعد أن تجري الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي خفضا كبيرا في أسلحتهما النووية . ونحن نرى أيضا أن الدول الاوروبية كغيرها من دول العالم معنية مباشرة ويجب أن تشارك بدور فعال بالتوصل الى اتفاقات تتعلق بوقف التجارب النووية وخفض التسليح النووي ووقف عسكرة الفضاء الخارجي .

وقد نشأ وضع خطير للغاية في أوروبا حيث جرى ومازال يجري وزع أسلحة نووية جديدة مما يعرض للخطر وجود جميع الأمم وكذلك السلم الدولي . ولهذا تعلن رومانيا تأييدها للتوصل في وقت مبكر الى اتفاقات على وقف وزع صواريخ نووية جديدة متوسطة المدى في القارة الاوروبية وتدمير الصواريخ الموجودة منها ، وكذلك على القضاء على الاسلحة الكيميائية .

وتعلن بلادي بقوة معارضتها للتدابير الرامية الى عسكرة الفضاء الخارجي وتؤيد استخدام جميع الدول للفضاء الخارجي من أجل الأغراض السلمية وحدها . وفي هذا الصدد ، نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي لمسألة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي يقوم باعداد برنامج شامل لاستخدامات الفضاء الخارجي وتكنولوجيا الفضاء كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان ولاسيما البلدان النامية ولاعتماد معاهدة في هذا المجال ولانشاء جهاز داخل منظمة الأمم المتحدة معني بالفضاء الخارجي . وينبغي ، لتحسين المناخ السياسي الدولي وتعزيز الثقة والامن وإحياء عملية الانفراج ، بذل كل ما في الوسع لإنهاء جميع النزاعات العسكرية وحل جميع القضايا المعلقة بالسبل السلمية وحدها عن طريق المفاوضات المباشرة بين البلدان المعنية ، وبلاستفادة من جهود المنظمات الدولية . وتظهر التجربة وواقع الحياة انه مهما كان طريق المفاوضات شاقا فإنه الطريق الوحيد المؤدي الى حلول قابلة للاستمرار لصالح الشعوب وقضية السلم . وينبغي أن يُفهم جيدا أن أي سبيل آخر ، مثل استخدام القوة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لا يتفق مع مصالح وتطلعات الشعوب الى الحرية

والاستقلال . ولهذا ينبغي أن نعارض أي شكل من أشكال الإرهاب الذي يتعارض دائما مع مصالح الشعوب .

ونحن نعلق أهمية خاصة على تنفيذ الأحكام الواردة في الاعلان الرسمي الذي جاء في وقته المناسب والذي اقترحته رومانيا واعتمد بتوافق الآراء في الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إنهاء جميع المنازعات العسكرية القائمة . وتشعر رومانيا بقلق عميق إزاء الحالة السائدة في الشرق الأوسط ، وتمشيا مع روح المبادرات التي تقدم بها رئيس رومانيا في عام ١٩٧٨ ، فاننا نؤيد بقوة عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وسائر الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول الأخرى التي يمكن أن تسهم مساهمة بناءة في تسوية الحالة في المنطقة . ونحن نعتبر أن السلم العادل والدايم في المنطقة ينبغي أن يقوم على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة الدولة الفلسطينية وضمان استقلال وسيادة جميع الدول في المنطقة .

ونرى من الضروري بذل كل جهد ممكن لوضع نهاية مبكرة للحرب التي تدور بين ايران والعراق والتي تسببت في خسائر جسيمة في الارواح والاموال لكلا الشعبين ، وينبغي التنديد بجميع الاعمال العدائية العسكرية والبدء في مفاوضات تستهدف حسم القضايا المعلقة بين البلدين بروح من المساواة الكاملة والاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال .

ونحن ندين بقوة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا والتدابير القمعية التي تطبقها على غالبية سكان البلاد وأعمال العدوان التي ترتكبها ضد الدول المجاورة المستقلة . ونطالب بوقف تلك الاعمال التي تمليها سياسة الفصل العنصري . وتؤيد رومانيا بقوة كفاح شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل استقلال ناميبيا . وتؤيد رومانيا بقوة بوجه عام النضال من أجل

الانتهاء الكامل لأي شكل من أشكال الاستعمار ومن أجل تدعيم حرية واستقلال جميع الشعوب والأمم في العالم .

ونحن نؤمن بأن قضايا النزاع في أمريكا الوسطى ينبغي أن تُحل عن طريق المفاوضات على أساس الاقتراحات التي قدمتها مجموعة كونتادورا وعلى أساس الاحترام الكامل لحق كل شعب في المنطقة في التنمية الحرة المستقلة بمنأى عن التدخل من أي نوع .

كما أود أن أؤكد من جديد تضامن رومانيا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعمها القوي لموقفها ومبادراتها وجهودها وأعمالها السياسية والدبلوماسية التي تستخدم تحقيق وحدة البلاد على أساس سلمي وديمقراطي ومستقل .

إن القضاء على التخلف وسد الفجوة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد هي شروط ضرورية لسلم وأمن جميع الشعوب ومستقبل البشرية ذاتها . ومن المعروف أن الاقتصاد العالمي اتسم بعدم الاستقرار في السنوات الماضية وبسلسلة من الظواهر السلبية التي نجمت عن الازمة الاقتصادية العالمية التي تنعكس آثارها بصورة متفاوتة على جميع البلدان .

وقد تأثرت الحالة الاقتصادية في البلدان النامية تأثرا خاصا ، فقد حيل بين الأغلبية الساحقة من تلك البلدان وتنمية اقتصاداتها والسير على طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بسبب الديون الخارجية الواقعة عليها وأسعار الفائدة المرتفعة التي تواجهها وتزايد الحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو . وهناك ميل متزايد واضح نحو عرقلة المفاوضات في جميع المحافل التي تدرس المشاكل الاقتصادية ونحو الالتفاف حول الإطار الذي وضعتة الأمم المتحدة للنظر في تلك المشاكل وحلها .

وكما تعلم الجمعية العامة ، فرومانيا قد تقدمت بسلسلة من المقترحات في هذا الصدد . وتؤيد بلادي عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تشترك فيه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على قدم المساواة بهدف إيجاد حل شامل لمشاكل التخلف ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وإقامة علاقات التعاون على أساس من الثقة والإنصاف .

يجب أن يفضي هذا المؤتمر الى اتفاق وتفاهم يهدفان الى تسهيل احراز تقدم أسرع لكل البلدان ، ولاسيما البلدان المتخلفة . والهدف هنا هو تحقيق تنمية منسجمة لكل الدول وللاقتصاد العالمي .

ترى رومانيا أيضا أن مشكلة الدين الخارجي تتطلب حلا شاملا يتضمن العناصر التالية : إلغاء كل الديون الواقعة على البلدان الأكثر فقرا ، التي تتراوح فيها حصة الفرد من الدخل القومي بين ٥٠٠ و ٦٠٠ دولار ؛ تخفيض نسبة كبيرة من ديون البلدان النامية التي تتراوح فيها حصة الفرد من الدخل القومي بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ دولار ؛ تخفيض عام يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة من ديون البلدان النامية الأخرى ، التي تقسم الى مجموعات حسب مستوى الدخل القومي والطاقت المتاحة لها ؛ إعادة جدولة الديون على فترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة بمعدل فائدة من ٢ الى ٤ في المائة أو دون فائدة على الاطلاق مع فترة سماح من ثلاث الى خمس سنوات ؛ تحديد حد أقصى للمدفوعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على ألا تتجاوز ١٠ في المائة من الحصلة السنوية لصادرات البلدان النامية المعنية ؛ تحديد حد أقصى لمعدل فائدة القروض القديمة على ألا تتجاوز ٢ الى ٤ في المائة ، والمبالغ التي تدفع زيادة عن هذا الحد تخضع من حجم الدين الخارجي ؛ الاستمرار في منح قروض جديدة للبلدان النامية بشروط ميسرة وبمعدلات فوائد معقولة لا تتجاوز ٥ في المائة . ولتحقيق مثل هذا الحل الشامل لمشكلة الدين الخارجي يتعين على الأمم المتحدة أن تلعب دورا نشطا في هذا الصدد . وفي هذا السياق ، تؤيد رومانيا فكرة اتخاذ تدابير واجراءات محددة في إطار الأمم المتحدة للتوصل الى الحلول الملائمة .

تؤيد بلادي أيضا إعادة هيكلة النظام النقدي والمالي الدولي ، وعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض .

إننا نرى انه في هذا الوقت الذي تنشر فيه الثورة العلمية والتكنولوجية ، لابد من بذل مزيد من الجهد لتمكين البلدان النامية من الوصول الى انجازات العلم والتكنولوجيا الحديثين دون عائق وعلى نطاق واسع ، ونقل التكنولوجيا بصورة كبيرة

الى تلك البلدان تمشيا مع احتياجاتها الانمائية المحددة . وفي هذا الصدد ، تنضم رومانيا الى بلدان أخرى في تأييد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

وبمناسبة الدورة الاحتفالية للجمعية العامة التي شهدت الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، تم تقييم الأنشطة المنظمة العالمية ودورها . وقد أعاد ذلك الى المقدمة مرة أخرى ضرورة أن تتجلى في المنظمة باخلاص الحقائق الدولية ، وأن تكون فعلا محفلا حقيقيا للمجتمع الدولي بأسره ، وأن تفي بالمهمة الموكولة اليها بموجب الميثاق ، وأن تخدم بشكل أكثر فعالية قضية السلم والتقدم ، وبذلك تستجيب للتطلعات المشروعة للشعوب .

ونظرا الى تعقد الحالة الدولية ، واستمرار النزاعات القديمة وبزوغ أخرى جديدة ، والاسهام الذي يجب ان تقدمه الأمم المتحدة في حسم هذه النزاعات ، قدمت رومانيا خلال الدورات الماضية مقترحا يقضي بتشكيل لجنة للمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق في اطار منظومة الأمم المتحدة على ان تعتبر هذه اللجنة آلية متاحة بصفة دائمة للدول الاعضاء لتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية . ونعتقد انه يتعين على اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة الاسراع ببحث هذا المقترح وتنفيذه .

ولتعزيز السلم والتعاون بغية تحسين المناخ السياسي الدولي ، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لبناء نظام أمن دولي شامل ، وهو بند أُدرج على جدول أعمال هذه الدورة . وهذا النظام يجب ان يكون قائما على أساس الاحترام الصارم للمبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول ، وعلى الاستبعاد المطلق لاستخدام القوة او التهديد باستعمالها ، وعلى أساس التسوية السلمية للنزاعات ، وزيادة دور الأمم المتحدة في معالجة مشاكل السلم والأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الدولية . وكجزء من عملية تعزيز السلم والأمن والتعاون بين الأمم من الأهمية بصفة خاصة تطوير علاقات حسن الجوار بين الدول وتعضيدها ، وهو موضوع وارد في جدول أعمال الدورة الحالية

نتيجة لمبادرة رومانيا . ونحن نعتبر انه من الضروري أن نشرع - في الاطار المؤسسي الحالي بتحديد عناصر حسن الجوار وتوضيحها بغية التوصل الى صياغة وثيقة تصدر عن الامم المتحدة في ذلك المجال .

إن رومانيا كانت من الدول الداعية الى "السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام" ، التي كانت حدثا ذا أهمية بالغة لحاضر جيل الشبيبة ومستقبله والتي حظيت باستجابة عميقة واسعة في أرجاء العالم . ونحن نرى أن مشاكل الشباب يجب أن تكون تحت نظر الامم المتحدة بصفة مستمرة ، بل وجميع الدول الاعضاء والمنظمات الدولية الاخرى . اننا ندرك انه لا بد من تطبيق المبادئ الارشادية لبرامج مستقبلية مكرسة للشباب ، اُعتمدت عام ١٩٨٥ في مؤتمر الامم المتحدة العالمي للسنة الدولية للشباب ، وذلك من أجل توحيد شباب العالم في جهد يرمي الى حماية حق الشباب الرئيسي في أن يصيغ لنفسه حياة حرة جديرة بأن يحيهاها والى ممارسة هذا الحق في عالم يسوده السلم والتعاون .

تري رومانيا ان الامم المتحدة يمكنها بل ويجب عليها أن تلعب دورا حيويا في تسوية المشكلات الكبرى التي تواجه البشرية ، وذلك من خلال الاستخدام الفعال لقدراتها . ان الصعوبات المالية التي تواجه المنظمة حاليا يمكن بل ويجب ان تُحل عن طريق تحسين أنشطة المنظمة وتبسيطها - دون أن يكون لذلك أثر سلبي على أولوياتها وهيكلها الديمقراطية - على أن يكون ذلك مستندا أساسا الى مشاركة الدول الاعضاء على قدم المساواة ، وعلى أساس سلطات الجمعية العامة بوصفها أكثر هيئات الامم المتحدة تمثيلا .

تمشيا مع روح السياسة الخارجية التي تتبعها رومانيا ، سيعمل وفد يلاي بالتعاون مع وفود الدول الاخرى للاسهام في العمل البناء لدورة الجمعية العامة الحالية ، حتى يمكن للجمعية العامة اتخاذ المقررات التي تفتح أفق التقدم الحقيقي صوب نزع السلاح وتعزيز الثقة والامن في العالم .

وإذ عهد التي رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية السيد نيكولاي تشاوشيسكو أن
أعرض على الجمعية العامة موقف رومانيا ومقترحاتها بشأن البنود الأساسية المدرجة
على جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فهو
ينأهنا بحرارة أن نؤافر جهودنا وأن نعمل بروح عالية من المسؤولية من أجل مصير
شعوبنا ومصير كوكبنا ، حتى يمكن أن نكفل نصره العقل وبناء عالم من السلم خال من
الأسلحة ومن الحروب .

الامير الفيصل (المملكة العربية السعودية) : يسعدني أن أستهل كلمتي بتهنئتك لانتخابكم رئيسا للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان اختياركم لهذه المسؤولية الرفيعة انما هو تقدير دولي لكم شخصيا ، وتعبير عما تتمتع به جمهورية بنغلاديش من مكانة دولية مرموقة ، ولا يفوتني أن أشير الى الروابط الاخوية الوثيقة التي تربط بين بلدينا . واننا لواثقون أن خبرتكم الواسعة وما تتمتعون به من حنكة ومقدرة ستكون خير عون للجمعية العامة لانجاز مسؤولياتها على أفضل وجه ممكن .

كما أود أن أنتهز هذه المناسبة لأعبر عن تقديرنا للسيد/خايمي دي بنيز رئيس الجمعية العامة في دورتها الأربعين الماضية على الدور الفعال الذي قام به خلال رئاسته . ان الحكمة والكفاءة التي ميزت تصريفه لأعمال الدورة السابقة تستحق شكر وتقدير المجتمع الدولي له ولبلده الصديق اسبانيا . ولا يفوتني في هذا المقام أن أشير الى الجهود المستمرة التي ما فتئ يبذلها معالي الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار في ميادين العمل الدولي ودوره في مختلف مجالات مسؤوليات الأمم المتحدة والذي تميز خلال الدورة الماضية في نجاح ترتيبات وأهداف البرنامج التذكاري بمناسبة مرور أربعين عاما على انشاء منظمة الأمم المتحدة في تذكير المجتمع الدولي بأهمية هذه المنظمة ودورها الفعال .

لقد جاء انشاء الأمم المتحدة في الاساس تعبيراً عن رغبة شعوب العالم الملحة ، وتصميمها القوي على تجنب المآسي التي تسببت فيها الحرب العالمية الثانية . وقد عكست تلك الرغبة وذلك التصميم وعياً عميقاً وجذرياً بأهمية وضرورة أن يسود الأمن والسلام أرجاء العالم ، وأن تنتهي جميع أعمال العنف والعدوان والتهديدات العسكرية ، وكل أشكال التدخل والهيمنة والاستعمار . كل هذا أدى الى ارتباط اسم الأمم المتحدة بمفاهيم سامية وقيم نبيلة باعتبارها ملتقى جميع التطلعات التي تتوق لتحقيق السلام وسيادة العدل ، وباعتبارها نقطة انطلاق لجميع الجهود الرامية الى احلال التفاهم والتضامن بين الأمم بدلا من الفرقة والحروب .

وحيث أن المملكة العربية السعودية منذ أن تأسست وأرسى جلاله المغفور له الملك عبدالعزيز قواعد الحكم فيها ، أخذت بمبدأ السلام العالمي ووضع أسس سليمة للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كهدف من أهداف سياستها الخارجية ، فلقد كانت المملكة من الدول الأصلية الموقعة على ميثاق سانفرانسكو الذي أنشئت بموجبه منظمة الأمم المتحدة . ومنذ ذلك الحين وإيمانها بأهمية هذه المنظومة الدولية والاهداف والمبادئ الاساسية التي تقوم عليها لم يتزعزع . يؤكد ذلك ويعززها أن المملكة العربية السعودية وهي تدين بالدين الاسلامي الحنيف تفضل بدور دولي متميز لأن سياستها الخارجية توجه على أساس أن المبادئ الاساسية التي ارتكزت عليها هذه المنظمة والمبادئ والاهداف النبيلة التي من أجلها وضع ميثاقها ، فيها تأكيد لما تقرره الشريعة الاسلامية من تنظيم للعلاقات بين الدول . وهكذا فإن المملكة دأبت في مختلف المناسبات على تأكيد التزامها وتمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده النبيلة ، باعتبار أن ذلك يشكل ضماناً أكيدة لتحقيق السلام والأمن الدوليين ، وباعتباره السبيل السليم لارضاء علاقات طبيعية وعادلة ومتكافئة بين جميع الدول . وفي هذا الإطار أوضح جلاله الملك فهد بن عبدالعزيز في إحدى المناسبات بأننا في المملكة العربية السعودية "نعمل في المحيط الدولي الشامل داخل دائرة هيئة الأمم المتحدة وفروعها ومنظماتها ، نلتزم بميثاقها ، وندعم جهودها ، ونحارب أي تصرف شاذ يسعى لضعافها وتقليص قوة القانون الدولي لتحل محله قوة السلاح ولغة الارهاب . ولقد كانت تصرفاتنا وستبقى تعكس إحساننا بالانتماء الى المجموعة الدولية كاسرة واحدة مهما اختلفت مصالحها ، وتصور إيماننا بمبادئ السلام المبني على الحق والعدل" .

وعلى الرغم من الانجازات الكثيرة التي استطاعت منظمة الأمم المتحدة تحقيقها في شتى المجالات ، فإنها تظل قادرة على تحقيق المزيد ، وعلى بذل جهد مضاعف من أجل السلام والأمن الدوليين ، وتأمين العدل ، واسترداد الشعوب لحقوقها المسلوبة . كما أنها قادرة على توفير الضوابط والضمانات المؤدية الى احترام القرارات التي تصدر

عنها ، والالتزام بتنفيذها ، وتجاوز المعوقات التي تعترض طريقها والتي أصبحت تمثل تحديا حقيقيا لابد من مواجهته من قبل جميع الدول الاعضاء ، اذا ما أرادت تلك الدول أن تكون هذه المنظمة أداة حقيقية لترسيخ دعائم السلام الذي ننشده ، وتوطيد أسس العدل الذي نسعى اليه .

واذا كانت العلاقات السياسية الدولية الراهنة لاتزال مشحنة بالصراعات والقلق والفتن ، والمشكلات السياسية المعقدة لاتزال تبحث عن حلول ، والازمات الاقتصادية الحادة لاتزال تهدد الأمن والاستقرار فإنه ليس من الانصاف في شئ تحميل تبعات ذلك كله على عاتق المنظمة وحدها . فنجاح هذه المنظومة الدولية أو فشلها انما يرتبط في الواقع بمواقف الدول الاعضاء فيها ومدى التزامهم بتنفيذ مقرراتها ، وايمانهم بمبادئها وأهدافها ، وحرصهم على الوفاء بالتزاماتها .

فمما لا شك فيه أن من أكبر التحديات التي تواجهها منظمة الأمم المتحدة هو وجود هوة عميقة تفصل بين الالتزام بمبادئ ميثاقها وأهدافه وبين السلوك الفعلي للدول في علاقاتها الدولية ، ولاسيما تلك الدول التي دأبت على العدوان والتسلط والارهاب والتمييز مثل اسرائيل واتحاد جنوب افريقيا .

ان استعراضا سريعا للأوضاع الدولية الراهنة يبين لنا أن المشكلات العالمية السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية لم تنقص ، بل أنها زادت عمقا وخطورة ، كما يؤكد لنا أن دور الأمم المتحدة يتخذ أهمية أكبر كلما زادت امكانات وفهم التعامل والتعاون بين الدول . واذا كان السلام المبني على الحق والعدل ، وليس السلام المبني على توازن الرعب هو هدف هذه المنظومة الدولية ، وهو الطريق الوحيد الى الأمن والاستقرار ، فان الشعور بالظلم لدى الشعوب المحرومة من تقرير مصيرها في فلسطين وأفغانستان وناميبيا هو أخطر المتفجرات الموقوتة التي تهدد قوة ومتانة المنظمة ، بل وتهدد الأمن والسلم في العالم بأسره .

ان ما تعيشه منطقة الشرق الأوسط من مشكلات ، وما يظهر على ساحتها من تعقيدات انما هو في حقيقته وفي تحليله النهائي من مضاعفات العدوان الصهيوني على فلسطين ،

ونتيجة فعلية لتراكمات القضية الفلسطينية . فالحروب والصراعات السياسية والعسكرية التي عاقتها المنطقة طيلة التسعة وثلاثين عاما الماضية ليست سوى أشرا من آثار عدم حل القضية الاساسية ونتيجة للعدوان الاسرائيلي على المنطقة . ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ليس إلا دليلا حيا على نوايا اسرائيل في التوسع وتحديدها السافر لقرارات الامم المتحدة ، واستهتارها المستمر بالرأي العام العالمي ، وبكل شريعة وقانون . وان ما يعانيه لبنان اليوم من ظروف مؤلمة وأوضاع محزنة إنما هو في واقعه أيضا أحد المضاعفات الحادة لهذه القضية .

من كل هذا ، يتضح جليا أن احلال السلام في منطقتنا لا يتم إلا بحل القضية الرئيسية ، وهي قضية فلسطين ، وذلك بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه الثابتة والمشروعة في تقرير مصيره . ان تعنت اسرائيل ومحاولاتها الدائمة لعرقلة جهود السلام كسبا للوقت ، لتحقيق أغراضها وأطماعها لن يؤدي إلا الى المزيد من الاضطراب ، ولا يمكن أن يقود إلا الى مضاعفات تزيد من صعوبة حل القضية ، مع ما يؤدي اليه ذلك من مخاطر ومخازير .

ولعلني لست بحاجة الى تأكيد الحقيقة الماثلة في أنه لا يمكن أن يكتب لأي حل النجاح إلا اذا شمل منظمة التحرير الفلسطينية - باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - كأحد عناصر البحث وأحد أطراف الحوار . ان السلام اذا أريد له أن يكون سلاما دائما ، فلا بد من أن ينبع ذاتيا من منطقة النزاع ، ويقوم على العدل الذي يعيد الحقوق لأصحابها الشرعيين . ولقد تحملت الدول العربية مسؤوليتها التاريخية ، وقدمت كل ما تستطيع تقديمه من أجل استتباب السلام والاستقرار في المنطقة ، وحددت مفهومها لعملية السلام في قرارات "فاس" التي أبرزت الاجماع العربي على السلام ، السلام القائم على العدل امتنادا الى الشرعية الدولية ، وانسجاما مع الارادة الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة .

ان الحرب التي تدور رحاها بين العراق وايران والتي نتاجها باهتمام وأمرى بالغين تضيف بعدا جديدا الى الموقف المتوتر في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة الى ما ينتج عنها من اراقة للدماء وخراب ودمار يتعرض له شعبان شقيقان تربطهما ببعض وتربطنا بهما أوثق الروابط وأمتن الواشئ . ان هذه الحرب المدمرة التي لا تخدم هدفا ولا تحقق مصلحة لأي من الجانبين المتحاربين ، هدئت ولا تزال تهدد ليس فقط الامن والسلام في المنطقة بل أمن و سلام العالم أجمع . ولقد أعرب جلالة الملك فهد بن عبد العزيز في مناسبات عديدة عن قلقه البالغ من جرّاء استمرار الحرب بين هذه البلدين الشقيقين والجارين ، كما شاركت حكومة جلالته في كافة الجهود المبذولة لوضع

حد لتلك الحرب ومساعدة العراق وايران على الوصول الى حل سلمي لنزاعهما وفوق
أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وبصورة تتفق مع ما تمليه روح الأخاء
الإسلامي وحسن الجوار . وفي هذا المضمار ، أيدت حكومة جلالته جهود الوساطة المبذولة
في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ولجنة المساعي الحميدة لمنظمة
المؤتمر الإسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، وفي نطاق الأمم المتحدة الممثلة بأمينها
العام ، وعملت على استقطاب التأييد الدولي لجهود هذه الوساطات ، أملا في إنهاء تلك
الحرب . واننا في الوقت الذي نقدر فيه كل التقدير للعراق الشقيق استجابته لمساعي
السلام ، فاننا نأمل مخلصين أن تستجيب ايران أيضا لتلك المساعي ، كما أننا نأمل أن
تقوم الأمم المتحدة ، وهي المسؤولة عن الأمن والسلم الدوليين ، باتخاذ الاجراءات
والخطوات الكفيلة بتنفيذ القرارات التي سبق أن اتخذتها في هذا الصدد ، ليتسنى
بذلك وضع حد لهذه الحرب المدمرة .

ان مشكلة أفغانستان واستمرار الاحتلال العسكري السوفياتي لها من أهم المشكلات
التي تواجه المجتمع الدولي اليوم وتتطلب حلا سريعا وحاسما . لقد دخل التواجد
السوفياتي هناك عامه السابع ومازال المجاهدون الأفغان يخوضون حربا ضارية دفاعا عن
دينهم وبلادهم وحقوقهم . ولقد بذلت منظمة المؤتمر الإسلامي جهودا مكثفة لازالة مظاهر
القهر والاحتلال التي تعرض لها الشعب الأفغاني ليتمكن من تحرير ارادته وتأمين حقه في
الحرية والاستقلال . كما بذلت منظمة الأمم المتحدة جهودا مشكورة لايجاد حل لهذه
القضية . وان المملكة العربية السعودية ، اذ تؤيد تلك المساعي ، فانها تؤكد أن
اية جهود تبذل في هذا الاطار لابد وان تأخذ بعين الاعتبار حقوق المجاهدين الأفغان
ومطالبهم ، وهي اذ تحيي أولئك المجاهدين فانها تؤيد تأييدا كاملا مطالب الشعب
الأفغاني بالجلء عن أراضيهم واقامة حكم يرتضيه لنفسه يحافظ به على حياده ويحفظ له
عقيدته ، كما أنها تحيي جمهورية باكستان الإسلامية على موقفها الانساني النبيل
بتحملها عبء تواجد أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ أفغاني على أراضيها ، مع
ما يمثلونه من حمل اقتصادي واجتماعي كبير .

ان ما يحدث في القارة الافريقية يقع في دائرة اهتمامات العالم العربي الرئيسية ، فالروابط الجغرافية والتاريخية والحضارية توحد بين الجانبين وتحتّم تضامهما في مواجهة التحديات المشتركة المتمثلة في الاستعمار والمهيونية والتمييز العنصري . ان كفاح الاغلبية السوداء المرير ضد سياسة الفصل العنصري البغيض الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا ليملا قلوبنا بالامل في ان تلك السياسة قد انهارت واشتبت فشلها . ولقد دأبت حكومة المملكة العربية السعودية دوما على تأييد فرض عقوبات شاملة على تلك الحكومة العنصرية ، لاجبارها على الامتثال لقرارات الامم المتحدة . واني أنتهز هذه المناسبة لأكبر تأييد المملكة العربية السعودية لفرض العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا ، وعدم اقامة أي شكل من أشكال العلاقات مع ذلك النظام . كما ان المملكة العربية السعودية تؤكد تأييدها الكامل لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال ، وتأييدها لقرارات الدورة الطارئة الخاصة بقضية ناميبيا والتي عقدت بمقر الامم المتحدة بنيويورك ، في ايلول/سبتمبر عام ١٩٨١ ، ولقرارات مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذي عقد في هراتري بزمبابوي ، في شهر ايلول/سبتمبر الحالي ، وكذلك لقرارات منظمة الوحدة الافريقية . تلك القرارات التي ترمي جميعها الى انهاء الممارسات العنصرية والاحتلال الاجنبي لناميبيا .

تشكل القضايا الاقتصادية اليوم أهم معوقات التفاهم الدولي في الوقت الذي كان يمكن أن تكون فيه أحد أهم مسببات التعاون بين الدول . فرغم تزايد بؤادر الانتعاش الاقتصادي في عدد من الدول الصناعية الكبرى ، لا يزال العالم يواجه أداء متدهوراً للتجارة الدولية خصوصاً في تجارة الدول النامية . ان بؤادر الانتعاش المحدود في بعض الدول الصناعية لا تزال ضعيفة وغير متكافئة ولا تعمل على تنشيط الطلب على السلع الأساسية الأولية التي تصدرها الدول النامية . وأصبح من الواضح ، بالتالي ، أنه ما لم يقترن هذا الانتعاش بإجراءات محددة لاعادة الثقة في النظام

الاقتصادي الدولي ، سيقى الانتعاش الحقيقي كلما بعيد المنال والتحقيق . هذا ولا يزال الوضع العالمي لصناعة البترول محاطا بكثير من الغموض والتقلب بعد أن تدهورت الاسعار بشكل أصبح يؤثر سلبيا عليها وعلى اقتصاديات الدول المصدرة للبترول وقدرتها على مواصلة مسيرة تنميتها والاستمرار في نقل الثروة الى الدول النامية وتوفير السيولة اللازمة لتمويل عملية التنمية في تلك الدول .

ان المملكة العربية السعودية ، باعتبارها دولة نامية ، تدرك من واقع معاشتها ما تعانيه شعوب الدول النامية من مصاعب في سبيل الوصول الى مستويات المعيشة التي تتطلب اليها ، وايمانا من المملكة بالمسؤوليات الملقة على عاتقها كعضو في المجتمع الدولي ، وحرصا منها على توثيق روابط التعاون والتضامن بين الشعوب ، ورغبتها في الاسهام بشكل فعال في حل مشكلات التنمية التي تواجهها معظم الدول النامية ، بادرت ، بمجرد ان توافرت لها الامكانيات المادية ، الى استثمار قسط وافر منها في دعم الجهود الرامية الى دفع مسيرة التنمية في الدول الاقل حظا ، بكل جعلت من الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال سياسة تقليدية شابتة .

ان التفاوت الظاهر بين دول العالم من حيث حجم ونوع الثروات الطبيعية والمادية التي تمتلكها ، يجعل التعاون بين شعوب الدول النامية والمتقدمة مطلبا ملحا ، كما ان ذلك التفاوت يجب ان يؤدي الى تنمية التفاهم وتشجيع الحوار ودعم التضامن بين دول العالم بدلا من ان يكون سببا في تكريس عدم التوازن واتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . وفي هذا الصدد فان المملكة تؤكد ايمانها بضرورة العمل لتحقيق هدف التنمية الشاملة لانها السبيل الوحيد الى تحقيق النمو الحقيقي لشعوب العالم اجمع . ولانجاز هذا المطلب فلا بد لمساعدات التنمية من ان تستمر وتزداد مما يتطلب تضافر جميع الجهود المخلصة لدعم مؤسسات وأجهزة التنمية القائمة وتعزيز مواردها وقدرتها على القيام بدور أكثر فاعلية وواقعية لتلبية متطلبات هذه المرحلة الحرجة ، فالتنمية الشاملة هي الاساس وبدونها لا يمكن ان نتوقع وجود عالم مطرد النمو تتبادل شعوبه المنافع ويكمل بعضه بعضا .

وتؤمن المملكة العربية السعودية بأن توفير الموارد المالية اللازمة خلال العقد الحالي لإحداث التحول الاقتصادي الضروري وتحقيق مستوى معقول من التنمية الشاملة في الدول النامية عموما سيكون أمرا ممكنا فقط عندما تبدأ الدول الصناعية في الكتلتين الشرقية والغربية في تحمل كامل مسؤولياتها وتغطية الاعباء المالية

التي التزمت بها وفق استراتيجية التنمية الدولية وأهداف المعونة الانمائية الرسمية التي تحدت بموجبها حيث لم يعد بالامكان قبول ما تتذرع به الدول الصناعية من اعداء سواء من حيث حجم المعونة وشكلها أو من حيث المسؤولية الدولية لما تعانيه الدول النامية من مصاعب اقتصادية .

اننا ننتهز هذه الفرصة لنناشد الدول الصناعية بأن لا تضع الفرصة المتاحة لها في ارماء قواعد التعاون المثمر بينها وبين الدول النامية ، وندعوها لان تبادر دون مزيد من التأخير الى استئناف حوار جاد لبدء جولة جديدة من المفاوضات الاقتصادية الدولية الشاملة بروح من الثقة المتبادلة والتعاون المخلص لما فيه خير المجموعة الدولية . وفي الوقت نفسه فاننا نناشد الدول النامية بالاستمرار في اتجاهها نحو الواقعية والموضوعية والاستمرار في تحليلها بالمرونة مؤكدين قناعتنا التامة بأن الصعوبات التي تعترض اليوم جهودنا في تنشيط التعاون الاقتصادي الدولي وفي بناء نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدل يجب ألا تكون بحال من الاحوال مدعاة لليأس ، بل على العكس يجب أن تكون دافعا لنا للاستمرار في جهودنا من أجل خير الانسانية .

ولابد من كلمة في النهاية نعبر فيها عن امانتي شعوبنا بل وأمانتي كل الشعوب المحبة للسلام ، بأن تغلح الجهود التي ترمي الى ازالة فتيل الاشتعال من أسلحة الحرب المدمرة للعالم والحد من تلك الأسلحة . فلم يعد خافيا على أحد بأن المنتصر في حرب كونية جديدة مصيره ومصير المنهزم سيان ، كلاهما ينتهي وتنتهي معها الحضارة الحديثة . ولهذا نأمل أن تعي الدول المعنية بهذا الأمر ان التزاماتها في هذا الاطار هي مسؤولية تاريخية يجب أن ترتفع بها الى المستوى الذي بلوره ميشاق الأمم المتحدة ، مبدئا للالتزام ، وطريقا للعمل ، ومستوى كافيا من الشعور بالمسؤولية نأمل ان يحترمه الجميع .

السيد اوفلين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس اود أن اهنئكم على انتخابكم . هناك قدر كبير من العمل ينبغي لنا ان

نتناوله . واني اعرف انكم ستقودون اعمالنا بمهارة خلال الحياة المضطربة التي سنخوضها حتما . اسمحوا لي أيضا أن اقول اننا نشعر بالسعادة لأن أمينا العام استرد عافيته فنحن في حاجة الى حكمته وشجاعته .

أمثلُ هنا اليوم باعتباري ممثلا لبلد صغير يقع في اقصى جنوب المحيط الهادئ الواسع . ومنذ ٤٠ سنة مضت ، كانت بلدي ضمن البلدان التي التزمت بأهداف المنظمة العالمية ، فالى أي حد اقتربنا اليوم من تحقيق هذه المبادئ ؟ هناك مشكلات عديدة تواجهنا . لقد وسعت التكنولوجيا آفاق الانسانية في الفضاء الخارجي ولكن هنا على الارض لم ننجح حتى الآن في توفير الاحتياجات الانسانية الاساسية ، كالغذاء والمأوى ، والقدر الأدنى من الامن ، على الاقل ، للجميع . لقد نبذنا جميعا وفقا للميثاق استخدام القوة او التهديد باستخدامها . ومع ذلك ، فان أقوى الأمم تبدو غير راغبة في اتخاذ خطوة حاسمة للتخلص من أسلحة التدمير الشامل التي تهددنا جميعا .

واليوم ، اكثر من أي وقت مضى ، تحتاج الدول الصغيرة الى الحماية التي قصد الميثاق ، وهذه المنظمة تقديمها . كان المقصود بهذه المنظمة ان تمثل مصالحنا لأن الاقوياء اكثر قدرة على رعاية مصالحهم بأنفسهم . واذا كنا نحن الصغار لا ينبغي تجاهلنا من جانب الاقوياء ، الا انه يجب علينا ان نعمل هنا معا لنضمن استمرار بقائنا على ظهر هذا الكوكب .

وأهالي نيوزيلندا يعرفون من الخبرة السابقة ان هذه المنظمة يمكنها أن تستجيب بسرعة وحزم الى احتياجات الدول الصغيرة التي تطلب منها المساعدة .

في عام ١٩٨٥ ، خاضت بلادي ، فجأة ، نزاعا مع فرنسا . ويتصل هذا النزاع بتفجير قنابل وضعت في سفينة على رصيف احد موانينا . وقد قتل احد البحارة الهولنديين في ذلك الحادث . وقد عرفت على نطاق واسع في صحافة العالم كله الظروف التي احاطت هذا الحادث ، فلا داعي الى مزيد من الايضاح .

وبالرغم من المفاوضات الثنائية المطولة لم نتمكن من حل المشكلة ، ولذلك لجأنا نحن وفرنسا الى الأمم المتحدة للمساعدة على ايجاد حل مقبول . وتعهد البلدان

بالالتزام بلا شرط ، بتحكيم الامم المتحدة . واخذ الامين العام هذا العمل على عاتقه
واصدر حكما قبلته الحكومتان دون تحفظ . وتم تحقيقه من جانبنا كلينا . واود هنا أن
اسجل شكر حكومة بلادي العميق للامين العام على الطريقة الجديرة بالثناء التي تولي
بها ذلك العمل . فقد تمكنا ، بفضل جهود الوساطة التي قام بها ، أن نضع نهاية لذلك
الحادث غير السار* .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد نيبينغ فكتوريا (الجمهورية
الدومينيكية) .

قد بينت لنا أيضا خبرتنا في ميدان إنهاء الاستعمار ، مرة أخرى ، كيف يمكن لهذه المنظمة أن تساعدنا في الوفاء بالتزاماتنا لتحقيق الكرامة والاحترام الذاتي لجميع الشعوب . ويتحمل بلدي المسؤولية عن مساعدة اقليم صغير في جنوب المحيط الهادئ على أن يصبح دولة ، ألا وهو اقليم توكيلاو ، وهو اقليم بعيد وجميل ولكن ليس لديه موارد تذكر سوى السمك الموجود في البحر المحيط بثلاثة جزر مرجانية وتتميم شعبه . وفي تموز/يوليه وجهت حكومتنا الدعوة الى بعثة الأمم المتحدة الزائرة هناك لتشهد مسائل التنمية الفريدة التي تواجه ذلك المجتمع الواقع في الجزر المرجانية . ويسرني أن أرى أعضاء البعثة هنا اليوم . وقد وجدنا ، كما هو الحال بالنسبة للدول الجزرية الأخرى التي نرتبط معها بأواصر تاريخية ، أن الأمم المتحدة بوسعها حقاً أن تسهم مساهمة مفيدة وابتكارية في العملية المفضية الى تقرير المصير . وهذا مثال يمكن أن يحتذى في حالة أخرى في جنوب المحيط الهادئ ، وسوف أعود الى ذلك فيما بعد . ومن الواضح أن الأمم المتحدة بوسعها أن تقدم المساعدة اذا طلبت الدول الصغيرة منها أن تفعل ذلك . وما من أحد يعتقد أن المشاكل التي ما برحت تكتنفنا منذ سنوات سوف تحل بين عشية وضحاها . ولكن هناك شيئاً واضحاً : أنه مهما كانت المسألة - سواء كانت الأمن الدولي ، أو الحق في العيش في حرية وسلم ، أو التحرر من اغلال التجارة الدولية - فهناك أشياء مشتركة بين البلدان الصغيرة والضعيفة أكثر بكثير من الأشياء المشتركة بينها وبين الدول الكبرى . واذا عملنا منفردين فقد لا نحقق شيئاً يذكر ، أما اذا عملنا سوية فاننا قد نحرك الجبال ، وربما حتى جبال روكيز والاورال .

وليس هناك ما يدعونا اليوم الى العمل سوية أكبر من الحاجة الى السيطرة على سباق التسلح النووي المتصاعد . وليس الحد من الأسلحة ونزع السلاح هدفين للأجل البعيد ، بل هما أمران حتميَّان ومباشران . لقد أصبحت الأسلحة النووية مصدر خطر رهيب . ونعرف الآن أنه ليس بوسع أحد منا حتى الآن يقطنون في مكان ناء

مثل النيوزيلنديين أو حتى من هم أبعد منهم ، أن يفلتوا من آثار استخدامها . وقد بيّن لنا العلماء ذلك بوضوح تام .

وأهم ما في الأمر أنه قد تبين أنه متى كانت لديك ثرمانات يمكنها تدمير البشرية فإنه لا يكون لديك أي أمن . والأسلحة النووية بحكم طبيعتها تضعف من عزيمة الحكومات وقدرتها على توفير الأمن لشعوبها . فما يسمى بالمنطق النووي يتطلب دائما اتباع خطوة رهيبة تالية : أي إنتاج أسلحة جديدة للحيلولة دون استعمال الأسلحة السابقة عليها . ويتحول البحث المستمر عن التوازن إلى تصعيد ليست له نهاية ، ويكون الأمن مثل السراب في الصحراء لا يمكن ادراكه . فشعورنا بالخوف وبعدم الأمن يتزايد أكثر فأكثر . ويرتفع توازن الرعب درجة بعد أخرى . وعلى الرغم من الاستنزاف الهائل للموارد يبدو أننا نسير نحو مستوى جديد من تكنولوجيا الأسلحة والانفلاق لا ضابط له . ولا يجوز السماح بأي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . وحيشما يتفوق عملاق نووي فمن المؤكد أن العملاق الآخر سيتبعه .

وبالطبع أن سباق التسلح لا يجري في فراغ . فهو انعكاس لعدم الثقة والعداوة السافرة . ولا يمكن إزالة عدم الثقة إلا عن طريق العمل الدبلوماسي المخلص الرامي إلى الانفراج الحقيقي . ولا يمكن إنهاء سباق التسلح إلا بالعمل السياسي الحاسم . وليس ثم من يستهين بالصعوبة التي تكتنف الانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية - الذي يجب أن يكون الغاية النهائية - ولكن "المنطق" النووي الذي يصر الزيادة في الأسلحة النووية على أنها زيادة في الأمن لا يمكن أن يسمح له بتخريب عملية الحد من الأسلحة ومفاوضات نزع السلاح . وانني اتساءل أي أمن هذا الذي يسود في نظام يمكن في ظله لسوء الطالع أو الحقد أو الحماقة أن لا تكون قبرا للدول النووية فحسب بل لنا جميعا ؟

كيف يمكن للدولتين النوويتين الرئيسيتين أن تستمرا في عدم الاستجابة الفورية والايجابية للمقترحات التي يقترحها كل طرف على الآخر ومصير العالم في أيديهما ؟ وقد أعطى قادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي

منفردين ومجتمعين ، دلائل على أنه يمكن تحقيق التقدم ، ويبدو من الخطوات الاولى التي اتخذوها أن هناك قدرا من الاتفاق . وهم يقررون بالحاجة الى تخفيضات كبيرة في الاسلحة النووية ، ومقترحاتهم الآن موضوعة على طاولة المفاوضات . ولا يجوز الاكتفاء بذلك . وستحكم الشعوب على الارادة السياسية للدول الكبرى في وضع حد لسباق التسلح من خلال ما تفعله تلك الدول الآن لتضييق هوة المفاوضات بينها . وثمة قول ماثور قديم يقول : " ان التأجيل ليس الزمان " ، فالوقت يمضي بسرعة . ودول العالم كلها باستثناء عدد ضئيل منها ، لا يمكنها الانتظار أكثر من ذلك ، فقد انتظرت حتى الآن أطول مما ينبغي .

ولا يمكننا نحن البلدان الصغيرة ان نكتفي بالقول ان تلك مشكلة ينبغي أن تحلها الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها ، بل علينا أن نشترك في حلها سوية . وترحب نيوزيلندا بالنتيجة الناجحة التي تحققت في وقت سابق من هذا الاسبوع في مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا . وكما لاحظ المتكلمون السابقون من الشرق والغرب على السواء فان الاتفاق ينبغي ان يسهم مساهمة كبيرة في خفض حدة التوتر في أوروبا . وهذا ليس من شأنه أن يفيد أوروبا فحسب بل المجتمع الدولي الاوسع نطاقا . ونرحب ترحيبا قويا بالاتفاق بعد فترة توقف طويلة في مفاوضات الحد من الاسلحة ونزع السلاح . ولكن ليس هذا الا البداية . ونحث الدول الكبرى على حل خلافاتها الاكبر . وفي الوقت نفسه هناك أشياء بوسع الدول الصغيرة ان تفعلها ، وهي خطوات يمكن ان نتخذها بالتعاون مع بعضنا البعض لتشجيع نزع السلاح .

ومن بين تدابير الحد من الاسلحة التي يمكن أن نشارك فيها جميعا يعتبر ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب اشدّها إلحاحا ، وهي معاهدة من شأنها أن تحظر جميع التجارب التي تقوم بها جميع الدول وفي جميع البيئات وفي جميع الاوقات . وما من خطوة منفردة أخرى يمكنها أن تحقق نتيجة مماثلة لابطاء الزيادة الفظيعة في انتاج الاسلحة النووية وتجربتها ، واعادة الثقة في رغبة الدول النووية في ازالة الاسلحة النووية من الترسانات العالمية . وسيكون هذا تدبيرا عالميا حقيقيا للحد من الاسلحة .

وقد يكون هناك أكثر من سبيل لابرام معاهدة لحظر التجارب الشامل ، ويعتبر
انهاء التجارب من قبل أي دولة ، حتى لو بصورة مؤقتة ، خطوة الى الامام وينبغي
الترحيب به . وان وقفنا متبادلا من قبل دولتين أو أكثر سيكون أفضل ، حتى لو كان
وقفا مؤقتا . فجميع هذه الخطوات تعطي وقتا للمحادثات وتعميق التصعيد المتساوي .

وربما تكون هناك تدابير مؤقتة أخرى تشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة
النووية من شأنها أن تساعد على ارساء الثقة وتشجيع الالتزام بمفاوضات الحظر الدائم
للتجارب . ولا يمكن لأي من هذه الاجراءات أن يكون بديلا عن حظر التجارب الشامل . وسوف
تشارك حكومة نيوزيلندا مرة أخرى مع الحكومات الاخرى في مطالبة مؤتمر نزع السلاح
بالشروع فورا في صياغة معاهدة لحظر التجارب الشامل . ونيوزيلندا على استعداد أيضا
للاشتراك في أي نظام دولي للمراقبة على حظر التجارب . ولدينا مرافق لرصد التجارب في
منطقتنا ونحن على استعداد لتحسينها .

وهناك مجال للدول الصغيرة للعمل أيضا في المجال الاقليمي بطريقة عملية
اعترفت الامم المتحدة بجدواها . ونيوزيلندا من جانبها لن تسمح بوجود الاسلحة
النووية في أراضيها حتى لو كان ذلك بصورة مؤقتة أو حتى لو كانت على متن السفن
والطائرات الزائرة . ونعتزم الابقاء على أرضنا ومياهنا وموانئنا ومجالنا الجوي
خالية من الاسلحة النووية .

لقد تحركنا مع أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ ، وهنو تجمع سنوي مؤلف من ١٣
دولة مستقلة ، نحو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ .
وقد مضى الآن أكثر من عام على اعتماد معاهدة رارو تونغيا التي تحرم حيازة وتخزين
وتجربة الاسلحة النووية من قبل أي طرف فيها . وقد أقر اجتماع هذا العام الذي عقد
في سونفا ثلاثة بروتوكولات للمعاهدة تتضمن دعوة لجميع الدول النووية الكبرى الى
ميانة حرمة المنطقة . ويسرني أن أبلغكم أن بعض الدول قد أعربت بالفعل عن
استعدادها للتوقيع على هذه البروتوكولات . وتأمل حكومة نيوزيلندا والدول الاخرى في
المنطقة أن تصادق على هذه البروتوكولات جميع البلدان المؤهلة للتوقيع عليها .

ولكن جنوب المحيط الهادئ لن يخلو من آفة التجارب النووية حتى تسلم فرنسا بأن الشواغل الامنية لحكومة اوروبية بعيدة لا يمكن أن تطفى على الرغبة المشروعة لاسم جنوب المحيط الهادئ في أن تعيش في سلم وأمن في بيئة خالية من الاسلحة النووية . إن المحيط الهادئ قد استخدم ، لوقت طويل للغاية ، كمناطق تجارب من جانب الدول النووية . وقد أوقفت دولتان بالفعل تجاربهما منذ وقت طويل . وأن الاوان لفرنسا لأن تحذو حذوها . وأود أن أدلي أيضا بملاحظة عابرة ، وهي أنه على النقيض مما قيل من قبل في هذه المداولات ، فإن تقرير البعثة العلمية التي زارت منطقة التجارب الفرنسية في جزيرة موروروا في عام ١٩٨٢ لم يتضمن أساسا للقول بأن هذه التجارب "تجرى وفق معايير سلامة لا غبار عليها" (A/41/PV.8 ، ص (٧) . وقد رفض ذلك التقرير بالتحديد أن يستبعد امكانية وقوع خسائر كبيرة في الجزيرة والمناطق المحيطة بها على المدى الاطول .

وبلدان جنوب المحيط الهادئ تزداد ثقة بمكانتها في المجتمع الدولي ، وهي واثقة من الروابط التي تجمع بينها ، ومهمة على الحفاظ على ثقافتها ، وملتزمة بمبادئ الديمقراطية وتوافق الآراء ، ورغبة في العمل عن كثب مع الامم التي تسعى حقا من أجل تحقيق التعاون .

وإن الدول الصغيرة في منطقة المحيط الواسعة التي أنتمي اليها تواجه تحديا انمائيا فريدا . وتسهم نيوزيلندا اسهاما كبيرا في هذا المجال ، ونحن نرحب بمساعدة البلدان الاخرى في تنمية المنطقة . ولكن هذه المساعدة ليست إلا عنصرا واحدا يساعده على النمو الاقتصادي . ويمثلها في الاهمية أن تحصل المنطقة على عوائد عادلة ومنصفة لمواردها المحدودة ومنتجات أراضيها وصادراتها الصناعية التي تزداد ببطء ، والاهم من ذلك ، أسماكها . وكل ذلك يقتضي تعاوننا دوليا .

لقد اشتركت الامم المتحدة في وقت سابق من هذه السنة في خطوة أساسية أخرى من أجل تنمية المحيط الهادئ . وفي ٢٨ أيار/مايو أوصى مجلس الوصاية بإنهاء اتفاق الوصاية الخاص بولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجزر مارشال وبالاو ومارياناس الشمالية . وقد رحب محفل جنوب المحيط الهادئ في اجتماعه الذي عقد في صوفيا ، بهذه

الخطوة . وكانت نيوزيلندا طرفا في توافق الآراء داخل المحفل . وقد أعلنت شعوب تلك الاقاليم ارادتها ، وهذا امر حاسم . فقد أوفت الأمم المتحدة بمسؤولياتها ، وعملية إنهاء الاستعمار تقترب من نهايتها في جنوب المحيط الهادئ .

وهذا درس يجب أن تعيه كاليدونيا الجديدة . وقد بينت لنا خبرتنا في مجال تمفية الاستعمار أن الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد في احداث تطور ملمهي . وقد اعتبر محفل جنوب المحيط الهادئ دائما أن كاليدونيا الجديدة دولة مجاورة ينبغي أن تأخذ مكانها كعضو مستقل في مجتمع جنوب المحيط الهادئ . فهي مرتبطة تاريخيا وجغرافيا بالمنطقة وجزء لا يتجزأ منها . واذا لم يتم الحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة فإن استقرار المنطقة بأسرها واستقرار كل دولها الاعضاء سوف يتأثر كثيرا . وأعضاء المحفل مهتمون بأن يتم تحرك الاقليم صوب الاستقلال سلميا . ومعنى هذا أن يتم عن طريق المفاوضات . ومن الواضح أن فرنسا لديها السلطة لاحداث التغيير سلميا . ولهذا شعرنا وشعر جيراننا في جنوب المحيط الهادئ بخيبة أمل شديدة عندما وجدنا أن النهج الذي اتبعته أخيرا الحكومة الفرنسية الحالية يوضح أن الاستقلال لم يعد هدفها بالنسبة لكاليدونيا الجديدة . وقد اطلعت هذا الصباح على بيان الوزير الفرنسي لاقاليم أعالي البحار ، كما ورد اليوم في صحيفة "الهيرالد تريبيون" وذكر فيه انه :

" عندما تنادي استراليا ونيوزيلندا باستقلال كاليدونيا الجديدة ،

فإنهما تدعوان الى الاستقلال لاقليم سوف يصبح تحت السيطرة الليبية" .

هذا ادعاء مخيف . فنحن لا نؤيد أي فريق في حركة الاستقلال في كاليدونيا الجديدة ، وانما نؤيد تقرير المصير الحقيقي لكل المواطنين الحقيقيين في كاليدونيا الجديدة . وقد أوضح قادة محفل جنوب المحيط الهادئ أنهم يودون أن يجرؤوا حوارا مع جميع الاطراف لامتكشاف أي وضع يبشر بأمل أكبر في التسوية . وقد قرر رؤساء حكومات البلدان الاعضاء في محفل المحيط الهادئ في الشهر الماضي طلب إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة على قائمة الأمم المتحدة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وحظي هذا التحرك بتأييد قوي من جانب رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز فسي اجتماعهم الذي عقد في هراي . وإن وفدي مع البلدان الأخرى في جنوب المحيط

الهادئ يرحب بذلك التأييد ، ونتطلع الى قرار ايجابي من جانب هذه الجمعية لإيجاد حل بناء لمحنة كاليدونيا الجديدة* .

ونحن جميعا نعرف أن الاستقرار الاقتصادي والرفاهية شرطان أساسيان للأمن الحقيقي . وحاجة الدول الضعيفة الى بذل جهد مشترك في هذا الصدد لا تقل عنها في أي مجال آخر . وإن نيوزيلندا ، مثل البلدان الحاسية العديدة التي تعتمد على صادراتها من السلع الأساسية ، تركز في نموها الاقتصادي الطويل الأمد على قدرتها التجارية في المجالات التي تتمتع فيها بميزة مقارنة . ومع ذلك فإن مخافات النظام التجاري العالمي غير المستقر تمنعنا من ذلك . وقد استبعدت التجارة في السلع الزراعية بوجه عام من النظم والقواعد التجارية الدولية ، وهي أول مجال يتأثر بالتدابير الحمائية الجديدة ، ولا سيما الحواجز غير التعريفية ، وهي الضحية الرئيسية لما يقدم من دعم للإنتاج المحلي ، وهو الدعم الذي بلغ في البلدان المتقدمة النمو الكبيرة مستوى جعل تلك البلدان نفسها تسلم الآن بأنه لا يمكن استمراره . ولكن علينا نحن الذين ينتجون انتاجا وفيرا ، أن يواجهوا مشكلة فائض الانتاج الذي يلقي في الأسواق العالمية بأسعار رخيصة مما يخفف من عوائد الجميع .

إن مشاكل الزراعة بمثابة قنبلة زمنية يقترب موعد انفجارها تحت النظام التجاري العالمي . ولن يضر انفجار كهذا برفاهة البلدان فرادى ولكنه يهدد أيضا الاعتماد العالمي والاستقرار السياسي . وهذا هو السبب الذي من أجله تولي نيوزيلندا أهمية قصوى للتقدم في محفل الأمم المتحدة بمدة خاصة ، فيما يتعلق بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") . وإن الجولة الجديدة من المفاوضات التي عقدت أخيرا في هونتا دل ايستي تتيح فرصة حيوية للمجتمع الدولي لوضع قواعد عادلة ومنصفة لإدارة التجارة الزراعية . وسيكون ذلك هو مقياس نجاح هذه الجولة الجديدة . وينبغي لها أن تنجح . ولكنها لن تنجح دون مشقة وألم كما تعرف

* عاد الرشي الى مقعد الرئاسة .

نيوزيلندا جيدا . وأما اذا فشلت ، فإن مصداقية النظام المتعدد الاطراف بأسره سوف تتعرض للخطر .

وهناك حاجة لعمل دولي بشأن افريقيا ايضا . وقد تأثرت نيوزيلندا كثيرا بمحنة السكان جنوبي الصحراء الذين مازالوا متأثرين بالجفاف والمجاعة . ولا يزال أبناء نيوزيلندا يعملون جنبا الى جنب مع الحكومة بتأييد من الكنائس والمنظمات الأخرى في مشاريع لإعادة التاهيل . وقد أسهموا في الأسبوع الذي سبق الدورة الاستثنائية بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، مرة أخرى اسهاما كبيرا تلبي لنداء دولي ، كان في هذه المرة يهدف الى تقديم المعونة عن طريق الرياضة البدنية .

وقد لقيت نتائج هذه الدورة الاستثنائية الترحيب باعتبارها نقطة بداية لوضع استراتيجيات التخطيط في المستقبل . ومما يشجعنا أن هناك مساع مبدولة لاتخاذ تدابير عملية للتغلب على مشاكل افريقيا الاقتصادية والإنمائية . وينبغي أن يستمر التعاون والالتزام اللذين أديرت بهما مداورات هذه الدورة الاستثنائية إذا أردنا أن تنفذ التوصيات السليمة التي أصدرتها .

لقد أصيب مواطنو نيوزيلندا أيضا بصدمة كبيرة إزاء الاحداث في الجنوب الافريقي - العنف في مدن جنوب افريقيا السوداء ، وامعان حكومة جنوب افريقيا في قمع الحقوق والحريات ، ومهاجمة الاهداف العزلاء في البلدان المجاورة - وهي أحداث ارتكبت بهدف سياسي واحد ، وهو أن تعرقل جنوب افريقيا استقلال ناميبيا . وقد بدا لفترة ما أن النهج المعتدل الذي اتخذته مجموعة الشخصيات البارزة في الكمنولث ، قد ينجح في جمع كل الاطراف في جنوب افريقيا على مائدة المفاوضات من أجل تسوية سياسية جديدة . ولكن من المؤسف ان حكومة جنوب افريقيا رفضت تلك الجهود ، وأعلنت رفضها بالقصف الفاضح والمتزامن للمواضع المجاورة . إن المفاوضات هي دائما الطريق المفضل لإحداث التغييرات الدائمة واللازمة التي تقبلها الاغلبية . ولكن فرص إجراء مفاوضات لحل مشاكل جنوب افريقيا تبدو ضئيلة الآن . ومع ذلك علينا أن نتمسك بها . وإلا سوف تحل كارثة لا محالة .

والفكرة الرئيسية المشتركة بين الموضوعات التي أشرتها هي الحاجة الى اجراء موحد . ومن الواضح في جميع الحالات أنه يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا حاسما ، بشرط أن تحظى بدعم الدول الصغيرة - التي تشكل الاغلبية الساحقة من اعضائها - لكن نفوذ أي منها على حدة ضئيل . لذلك فإنه من المزعج أن نجد أن الالتزام - بل حتى الوعي - بالعمل المتعدد الاطراف آخذان في الضعف . ويعود سبب الازمة المالية للأمم المتحدة الى اللامبالاة السياسية التي طال أمدها ، ويعود في بعض الحالات الى العداوة . ولا يمكن التفاوض عن الامتناع الانتقائي عن دفع الانصبة ، تلك الممارسة التي انضم فيها مؤخرا مساهم رئيسي الى مساهم رئيسي آخر . كذلك لا يمكن التفاوض عن تصرف من يتأخرون عن دفع المبالغ المستحقة عليهم . بيد أننا قد أسهمنا جميعا في الازمة الحالية ، فقد تظاهرننا بتصديق أن المشاكل السياسية يمكن أن تحل بمجرد طلب المزيد من الموارد المالية والدراسات والموظفين . وقد كنّا مخطئين في ذلك ، فنحن نحتاج الى تدابير جديدة تماما أقوى وأصلح .

لقد اتخذ الأمين العام في وقت سابق من هذا العام اجراء سريعا حاسما لتجنيب المنظمة أزمة السيولة النقدية . وترمي مجموعة التدابير التي اتخذها الى احتواء الازمة في هذا العام . ويتمين على هذه الجمعية العامة أن تنظر في حل الازمة في الأجل الطويل . وينبغي أن تتخذ اجراء حاسما ، لأن الوضع المالي للمنظمة حاليا ليس أفضل من وضعها المالي في نيسان/ابريل الماضي . وينبغي أن ندرك هذا لدى النظر في المقترحات المطروحة علينا سواء من حيث الوفورات أو الاصلاحات . وباتخاذنا منهجا ايجابيا فإننا نؤكد للمتأخرين عن السداد أنه في الوقت الذي لا يمكن أن نقبل تجاهلهم للالتزاماتهم بموجب الميثاق فإننا على استعداد لكي نساعد أنفسنا بأنفسنا . فنحن الدول الصغيرة معرضون للخسارة أكثر من غيرنا ، لذلك ينبغي علينا أن نجد مخرجا .

وترحب نيوزيلندا بتقرير الفريق الرفيع المستوى ، ونؤيد بكل قوة استنتاجاته التي توصل اليها بتوافق الآراء . ونحن نشيد بأعضاء الفريق ، وينبغي أن نمضي بسرعة الى وضع نهج متفق عليه من أجل اصلاح عملية البرمجة والميزانية . وينبغي أن نبدأ في

ادارة هذه المنظمة الهامة كأي منشأة محترمة من منشآت الاعمال - لصالح اصحاب الانصبه وأقصد الدول الاعضاء . وسيكون علينا جميعا في هذه العملية ان نقبل اقتطاع بعض برامجنا المفضلة . ونحن نقبل هذا . وسيتطلب الامر أن يقدم الجميع تنازلات . ان الاصلاح في المجال المالي والتنظيم والادارة هو المطلب الاول ، حيث انه شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق الكفاية .

ومع ذلك فالأكثر أهمية في النهاية هو الطريقة التي تتبعها هذه المنظمة في الوفاء باهداف الميثاق . وانني اتفق تماما مع بعض الملاحظات التي أعرب عنها وزير خارجية هولندا ، ولا أجد أفضل من التنويه اليها حيث قال :

"والاختلاف في الايديولوجيات والحضارات سمة من سمات الحياة ، ولكن لا ينبغي أن يواكب ذلك بالضرورة الاستقطاب والمهاترات المتبادلة" .
(A/41/PV.9 ، ص ٤٦)

أود أن أضيف أنه على الرغم من أن هذا الاستقطاب من الأمور المحتملة الوقوع - بل وقد يكون ضرورة في ضوء الواقع القائم - فانه بالذات ما أنشئت هذه المنظمة لازالته وتحاشيه في المستقبل . وليس من شأنه سوى تعميق انعدام الثقة والمداواة على الدوام . ومن غير المجدي أن نتظاهر بأننا لن نختلف ، واختلافا مريرا من وقت لآخر . والامر الذي ينبغي أن نقوم به هو مواجهة تلك الحقيقة ، بدلا من اخفاء خلافاتنا بما سماه وزير خارجية هولندا عن حق "ممارسة توافق الآراء الزائف" ، هو أن نسمي بـروح حقيقية من المصالحة والمداقة الى ايجاد حلول بناءة ودائمة للمسائل الهامة الخطيرة التي تهدد بتقسيم معظم العالم الى معسكرين متعادين . ولا ينبغي ان نجازف بأن ترى الاجيال المقبلة اننا ضيعنا وقتنا الثمين والقصير في الاعداد للحرب بدلا من العمل من أجل السلم .

السيد اوبديايا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أتشرف بأن ازجي اليكم ، وعن طريقكم الى أعضاء الجمعية العامة ، تحيات ملكنا صاحب الجلالة الملك بيريندرا بير بيكران شاه ديف وتمنياته الطيبة بنجاح الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

وبالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي يسعدني أيما معادة أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بالتهاني الودية الحارة على انتخابكم بالاجماع لذلك المنصب الرفيع منصب رئيس الجمعية العامة . وهذا يعد تكريما لبلدكم ، بنغلاديش ، الذي يتمسك تمسكا صادقا بمبادئ الأمم المتحدة وتربطه مع بلدي نيبال علاقات جوار ممتازة ، كما يعد في نفس الوقت اعترافا بخصالكم واسهاماتكم الشخصية التي تقدرها نيبال أيما تقدير . ووفدي مقتنع أن الجمعية العامة في ظل قيادتكم القديرة والحكيمة ستحقق جميع النتائج المنشودة .

ونحن نعتز أيما اعتزاز بأن يطلب من ممثل بارز من جنوب آسيا ان يتولى رئاسة الجمعية العامة بعد مضي وقت قليل على انشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي بصورة رسمية .

وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للسيد خايمي دي بينييس ممثل اسبانيا الذي ترأس الدورة الاربعين للجمعية العامة بنزاهة وامتيان . واغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوييار لاسهامه المستمر في قضية السلم والتعاون الدوليين . ونحن ممتنون لجهوده الدؤوبة من أجل تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها ، ونحن واثقون من أن هذه الجهود سوف تستمر في المستقبل أيضا .

في العام الماضي احتفلنا رسميا بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة . وقمنا عندئذ على نحو جماعي باستعراض منجزات الأمم المتحدة وأوجه قصورها في العقود الاربعة التي انصرفت منذ انشائها . وقد أعربنا عن ارتياحنا لما حققته الأمم المتحدة من نجاحات كثيرة كما شعرنا بالأسف لأنها لم تتمكن من القيام بالمزيد . وكان شعورنا بالاحباط كبيرا جدا في مجال السلم والامن الدوليين .

وكان من بين النتائج الهامة الايجابية التي أسفرت عنها الدورة الاربعون للجمعية العامة اعلان تخصيص سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . وقد أتاح ذلك لنا جميعا الفرصة لكن نعلن من جديد عن تمسكنا بقضية تعزيز السلم - وهو الغرض الاساسي للأمم المتحدة - وكذلك لكي نركز على مشاكل هذه القضية واحتمالاتها . واذا لم يكن بوسع

أحد هنا أن يعلن بيقين أن عام ١٩٨٦ أكثر أمنا من الأعوام السابقة بسبب الأنشطة التي نظمت في جميع أنحاء العالم بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، فإنه يتعين علينا أن نعترف أننا أصبحنا اليوم باحتفالنا بهذه السنة أكثر ادراكا لكون السلم العالمي مترابط وينبغي الدفاع عنه في مجموعه . ولهذا يسعدني أن أبلغ هذه الجمعية انه تمشيا مع قرار الأمم المتحدة ، احتفلت نيبال بالسنة الدولية للسلم بطرق متنوعة ، ليس فقط من أجل التشجيع على الأعمال العملية المتضافرة للسلم بل أيضا لإتاحة الفرص من أجل التفكير الجاد في طبيعته وظروفه . ومن بين هذه الطرق التفكير في اضاءة شعلة دائمة للسلم في لومبيني - مسقط رأس مولانا غوتام بودا رسول السلم وحسن النوايا العظيم - وذلك من شعلة السلم التي تطوف الآن حول العالم كجزء من الجولة الاولى حول الأرض التي دشنها الامين العام في وقت سابق من هذا الشهر .

وقد أشير مسبقا الى أن الامكانيات الحقيقية لاقرار السلم والامن الدوليين لم تعزز في عام ١٩٨٦ كما ينبغي . وليس من الصعب تحديد السبب في ذلك . فهو يرجع أولا الى انه لم يتم إحراز أي تقدم في عام ١٩٨٦ فيما يتعلق بمسألة سباق التسلح والاسلحة النووية . وعلى الرغم من أن الحوار الذي بدأ بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر قد لاقى التشجيع والترحيب ، مازال الامر يتطلب عقد قمة أخرى تتفق فيها الدولتان العظميان على تدابير ملموسة من أجل النهوض بقضية السلم .

وفي الوقت الراهن ، لم يتحقق أي تقدم في مجال وقف سباق التسلح النووي ، رغم وجود اقتراحات قيّمة في هذا الخصوص . فلقد قدمت عروض واضحة ومحددة لخفض الاسلحة النووية بعيدة المدى وتجميد الترسانات النووية عند مستويات مقررّة سلفا ومنع انتشار هذه الاسلحة خارج الحدود الوطنية والقضاء عليها قبل نهاية القرن إلا أن كل هذه العروض جوبهت بالرفض لسبب أو لآخر ، بالإضافة الى أن وقف التجارب النووية الانفرادي من جانب الاتحاد السوفياتي ، الذي تم تمديده أربع مرات لم يقابل بالمثل من جانب الولايات المتحدة . ورغم أن بوادر الامل التي أسفر عنها اجتماع القمة الامريكية السوفياتية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قد تبددت بسرعة فإن الجهود العنيدة لمنع امتداد سباق التسلح النووي الى الفضاء الخارجي - التراث المشترك للبشرية - مازالت تبذل بلا كلل . بيد أنه مما يدفع الى القلق أن نتذكر أن الشعوب معرضة في شتى بقاع العالم الى اخطار الاشعاع الذري ، حتى في أوقات السلم .

وجوهر المسألة انه لا يوجد اجماع حتى في السنة التي خصتها الامم المتحدة لكي تكون السنة الدولية للسلم ، على أن الامن الوطني في العنصر النووي لا يمكن أن يتحقق بطريق انفرادي ، وأن الخطر الذي يحيق بالدولتين العظميين هو من سمات عصرنا ، وأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي من أكثر الخطوات فعالية في مجال وقف سباق التسلح .

ووفد نيبال مقتنع بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل منعطفًا هامًا في تاريخ الحد من الأسلحة عن طريق إجراء مفاوضات خالية من الضغوط الناشئة عن التطورات التكنولوجية المستمرة . وبالإضافة إلى وجود التزام محدد من جانب الدول النووية الرئيسية مسجل في العديد من الاتفاقات الدولية ومن بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فقد أصبح من الممكن الآن تقنيا التحقق من إجراء تجارب على الأسلحة النووية .

وفي الوقت الذي يتضح فيه أن من الواجبات ذات الأولوية الرئيسية لهذا العالم وقف التسلح النووي وعكس اتجاهه ، فإن وفد بلادي يشعر بالقلق العميق إزاء استمرار المواجهة بين الدولتين العظميين في مختلف مناطق العالم ومن بينها منطقة المحيط الهندي .

ومن الأحداث التي تشير قلق بلادي أيضا أن عددا كبيرا من البلدان النامية تشترك في تنافس باهظ التكاليف في مجال الأسلحة التقليدية حتى أن بعضها تحولت إلى مصدر أو مورد كبير لهذه الأسلحة .

ويلاحظ وفد بلادي بأسف شديد أنه رغم الالتزام بروح السنة الدولية للسلام في عام ١٩٨٦ فإن المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي كان من المتوقع أن يكون حدثا تاريخيا هاما قد تم ارجاؤه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي أحدثه والاجتماعات التحضيرية العديدة التي جرت في الأمم المتحدة استعدادا لعقده . ولقد كان وفد بلادي يتطلع إلى المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية بمزيد من الأمل . وبالإضافة إلى أن نيبال قد أيدت دائما قضية نزع السلاح الشامل ، فإنه لا بد من التذكير بمفغة خاصة في هذا السياق بأنه بسبب العلاقة الوثيقة بين السلم والتنمية اقترح صاحب الجلالة الملك بيرندرا في عام ١٩٧٥ إعلان نيبال منطقة سلم ، وهو اقتراح يسعدني أن أقول أنه حظي بتأييد ٧٩ بلدا . واغتنام هذه الفرصة لكي أعرب لهذه البلدان عن امتناننا العميق .

واود أيضا أن اذكر بأن مبادرة السلم التي قدمتها نيبال والمتمثلة في فكرة اقرار السلم في منطقة المحيط الهندي الاستراتيجية الهامة تتفق مع مُثل الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق وحركة بلدان عدم الانحياز التي تفخر نيبال بأن تكون عضوا مؤسسا فيها . ونعتقد أيضا أن هذه المبادرة ستكون مكملة لمبادرات السلم القيمة الأخرى ولا تنتقص من أهميتها ، سواء كان ذلك في جنوب المحيط الهادئ أو جنوب المحيط الاطلسي أو جنوب آسيا أو جنوب شرقي آسيا أو البحر الابيض المتوسط أو المحيط الهندي أو حتى في القارة الافريقية بأسرها .

ونحن اذ نستعرض الحالة السياسية الدولية الراهنة نشعر بالقلق العميق لأنه لم يحرز في العام الماضي أي تقدم فيما يخص تسوية النزاعات المستمرة والتي تستنزف قوى الدول ، ولاتزال الاتجاهات الخبيثة الداعية الى إحكام سيطرة القوي على الضعيف مستمرة حتى الآن .

ومن المؤسف حقا أن يميل البعض الى تسوية نزاعاتهم ، حقيقية كانت أم وهمية ، باللجوء الى الأسلحة أو التهديد باستخدامها ، وأن نرى أن المذهب المقدس المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة يبدى بالاقدام ، وأن يستمر حتى الآن بدون عقاب ، الاجحاف والطفيان القائمين منذ عشرات السنين على مزاعم التفوق العنصري . ويطل علينا الارهاب بوجهه القبيح بين حين وآخر ، تصحبه في كثير من الأحيان أعمال رهيبة وإراقة لدماء الأبرياء . كما أن التنافس بين الشرق والغرب يعمل على تفاقم التوترات والنزاعات الاقليمية .

ويتملكنا شعور باليأس والعيب عندما ننظر الى الحالة في غرب آسيا حيث تستمر دائرة العنف والموت في دوراتها المقيت . وبعبارة أخرى ، فإن احتمالات السلم في غرب آسيا لا تبشر بالنجاح في السنة الدولية للسلم أكثر مما كانت عليه في العقود المضطربة القليلة الماضية .

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المجتمع الدولي لن يتوصل الى حل دائم لمشاكل غرب آسيا ما لم يتم الاعتراف عالميا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته الخاصة به في تلك المنطقة . كذلك ، فإن نيبال مقتنعة بأن حلا عادلا ودائما وشاملا في غرب آسيا لن يتحقق ما لم يتم الاعتراف لكل دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل بالحق غير القابل للتصرف في العيش ضمن حدود آمنة ومحددة بدقة ، أي الحق في الاستقلال السيادي بعيدا عن التهديدات وأعمال القوة . وأخيرا ، فإن العنصر الحيوي الثالث في أي تسوية سلمية شاملة في غرب آسيا ، في رأي نيبال ، هو انسحاب كل القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

ويمثل الموقف في لبنان الى درجة كبيرة المأساة والازمات التي يتعرض لها غرب آسيا حيث أنه يشكل مرحلة دائمة من الغزو والحرب الاهلية والتصادم بين الممالح الاجنبية المتنافسة . ونيبال تنظر بقلق الى التحديات التي تواجه سيادة هذا البلد الصغير واستقلاله ، خاصة الادعاء بأن جزءا من ذلك البلد يقع ضمن خط الدفاع لبلد مجاور . ونيبال بصفتها بلدا صغيرا ومستقلا ومحبا للسلم ويرغب في أن يكون منطقة سلم ، تشمر بالفخر بالاسهام ، ولو بشكل متواضع ، في اقرار السلم في الجنوب اللبناني من خلال الاشتراك في قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) . ومتواصل نيبال تأييدها لأي مبادرة للسلم تضمن الاستعادة الكاملة والشرعية لسيادة الشعب اللبناني على كل الاراضي اللبنانية وانسحاب كل القوى الاجنبية من لبنان مع قبول جميع الاطراف المعنية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان .

وأغتنم هذه الفرصة لأكبر دعوة نيبال الى كل من ايران والعراق أشقاءنا في حركة عدم الانحياز أن ينبذ الصراع المسلح ويسعى الى تسوية الخلاف بينهما بالسبل السلمية .

كما تجدد نيبال دعوتها الى التسوية السلمية لمشكلة قبرص وتعرب مجددا عن تأييدها لاستقلال قبرص وسيادتها ولامتها الإقليمية وعدم انحيازها . ويعتقد وفدي أن اجراء محادثات بين الطائفتين تحت اشراف الامين العام هي افضل فرصة للوصول الى حل دائم ومرضي .

ومازال الموقف في افغانستان ، رغم الجهود المضنية التي بذلها ديفو كوردوفيز المبعوث الخاص للامين العام ، مصدرا للتوتر في المنطقة وسببا في القلق العميق للشعوب في جميع الانحاء لما ينطوي عليه الموقف من احتمال حدوث مواجهة بين الدولتين العظميين . ومن المؤسف أن جميع قواعد السلوك بين الدول تنتهك في افغانستان نتيجة لاستمرار الوجود العسكري الاجنبي الذي طال أمده .

وقد سبق لهذه الجمعية أن حددت أكثر من مرة بصورة قاطعة البنود الاساسية للحل السياسي المرضي لمشكلة افغانستان ، ومن بينها انسحاب جميع القوات الاجنبية من ذلك البلد ، وعودة اللاجئين الافغان الى ديارهم بكرامة وحرف ، واشتراكهم مع أبناء وطنهم في تقرير مصيرهم السياسي دون تدخل من الخارج .

وكذلك تشعر نيبال بقلق عميق للموقف في كمبوتشيا . وتلاحظ نيبال ، مع الاسف ، أن احتمالات السلم والهدوء في المنطقة لم تتحسن بشكل ملموس رغم ما يبديه المجتمع الدولي من قلق بشأن القضية الكمبوتشية كما يتضح في مختلف قرارات الجمعية العامة والاعلان الخاص بكمبوتشيا الذي اعتمدته المؤتمر الدولي .

وان نيبال اذ تلاحظ مع الارتياح المبادرات والاتصالات الدبلوماسية التي تمت مؤخرا ، تدعو الى حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا وتكرر مطالبتها بانسحاب جميع القوات الاجنبية من ذلك البلد واعادة استقلاله وميانة سيادته ولامته الإقليمية ، واحترام حق الشعب الكمبوتشي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بدون تدخل خارجي .

ونحن على ثقة من أن هذا النهج لن يفضي إلى إقرار السلم في كمبودشيا فحسب بل سيسهم أيضا في جعل جنوب شرقي آسيا منطقة للسلم والحرية والحياد ، وهو نهج تؤيده نيبال بقوة .

وكذلك ، كان شمال شرقي آسيا ، لسنوات طويلة ، مصدرا للقلق الشديد ، ولاسيما شبه جزيرة كوريا المقسمة سياسيا . فهذه المنطقة التي كانت في يوم من الأيام ساحة لصراع عالمي مروع مازالت حتى الآن منطقة متفجرة للغاية . ولذا فمن الضروري ، ضمانا للأمن والسلم الاقليميين والدوليين ، أن تخف حدة التوتر في شبه جزيرة كوريا ، وفي اعتقادنا أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق إعادة توحيد كوريا سلميا دون أي تدخل خارجي . وقد أعرب وفدي منذ قليل عن قلقه للحالة القائمة في مناطق مختلفة من القارة الآسيوية ، وتهتدي نيبال في ذلك بالتزامها المعروف بالسلم واعتقادها بأن مبدأ عدم التدخل يجب أن تبقى له قديسته إذا أريد لمبادئ ومثل ميثاق الأمم المتحدة أن تظل راسخة .

ولذا ، فمن المنطقي أن ينظر وفدي بجزع واستياء للأحداث التي وقعت في أمريكا الوسطى مؤخرا . وفي رأينا أن من الضروري أن تمتنع الدول الأجنبية عن اتخاذ أية تدابير ترمي إلى تحريك قوى عدم الاستقرار والتوتر . ولذا اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييد نيبال لقرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) الذي يقر حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وحرية ، كما تعلن نيبال تأييدها للجهود الدائبة التي تبذلها مجموعة كوندادورا من أجل التوصل إلى حل سلمي لمسألة السيادة والاستقلال والشرف لجميع دول أمريكا الوسطى .

وانتقل الآن إلى القارة الأفريقية . ويشعر وفدي بالضغط للأمل الذي ينتهجه النظام المنصري في جنوب أفريقيا لقمع واستغلال الأغلبية السوداء ومعاملتها معاملة غير إنسانية في ظل سياسة الفصل المنصري التي لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا والجائرة اجتماعيا . وتعتقد نيبال اعتقادا راسخا أن الشر المتسيطر الذي يتسم به الفصل المنصري ، وهو مصدر هذه الآلام الحادة والحرمان والعنف في أنحاء كثيرة من الجنوب الأفريقي ، يجب أن يمحى نهائيا من على وجه الأرض .

ونحن على اعتقاد كامل بأن تطبيق الجزاءات الاقتصادية الشاملة والالزامية على جنوب افريقيا هو آخر ما تبقى من فرص لحدوث تغيير ملمى نحو اقامة نظام ديمقراطي يقوم على حكم الاغلبية في جنوب افريقيا ، ولذا فأننا نضم صوتنا الى صوت الآخرين ومن بينهم أشقاؤنا في حركة عدم الانحياز في الحث على فرض هذه العقوبات على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ومما يثلج صدرنا أن الرأي العام في بعض الدول الغربية التي تعارض فرض العقوبات يؤيد بصورة متزايدة ضرورة فرض تلك العقوبات باعتبارها اجراء ضروريا وفعالا في التعميل باحداث التحول السياسي الذي طال انتظاره في جنوب افريقيا .

ليس من الغريب أن نظاما عنصريا عنيدا كنظام جنوب افريقيا مازال يتحدى ، دون عتاب ، ارادة المجتمع الدولي باستمراره في التسوية في منح الاستقلال الفوري لناميبيا التي تحملت الامم المتحدة المسؤولية المباشرة عنها ؟ ونيبال تؤكد من جديد تأييدها الشابت لنضال الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، وتحية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لجهودها البطولية لتحقيق تلك الفاية السامية . ووفدي يجدد دعوته للمجتمع الدولي للتعجيل بالجهود الرامية الى التنفيذ المبكر لقرارات مجلس الامن وبرنامج العمل الذي حددته مؤتمر فيينا الدولي بشأن تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا والذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في الاسبوع الماضي .

وتشعر نيبال بقلق شديد لمشكلتي اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها ، وهما مشكلتان تحتاجان لحلها الى تدابير جماعية من جانب المجتمع الدولي ، ولذا فنحن نتطلع باهتمام الى المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بمشكلة اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها المقرر عقده في حزيران/يونيه من العام القادم في فيينا برئاسة السيد مهاتير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا .

ومن المشاكل الخطيرة الاخرى في عصرنا هذا مشكلة الارهاب الذي انتشر في الفترة الاخيرة وأدى الى ازهاق ارواح الابرياء . ولما كان الارهاب في كل صورة يعتمد

على نشر الرعب من خلال عشوائيته ولامبالاته فإنه شكل شديد الدناءة والخطر من أشكال العنف المنظم وخاصة في هذا العصر الذي يسهل فيه الحصول على أملحة التدمير الشامل . ولذا فإن بلدي على استعداد للمشاركة في أي عمل دولي متضافر للقضاء على هذه الآفة بما في ذلك الجهود التي ترعاها الأمم المتحدة ، وكان من دواعي سرورنا في الدورة الأربعين للجمعية العامة أن نلاحظ أن مجلس الأمن أدان بالاجماع وبصورة قاطعة جميع أعمال الاختطاف واحتجاز الرهائن كما أدان الارهاب في كافة أشكاله ، وفي اعتقادنا أنه لا بد من مواصلة الجهود في هذا الاتجاه على كل من الصعيدين الدولي والاقليمي .

ولهذا السبب تشعر نيبال بالتشجيع لأن الارهاب - الذي لم تضع له الأمم المتحدة تعريفاً بعد - يلقي أيضاً اهتماماً مناسباً في محافل اقليمية ، مثل رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الاقليمي التي أمست حديثاً ، والتي ناقشت المشكلة بعمق في اجتماعها الذي عقد في دكا في الشهر الماضي .

وكما تدرك الجمعية ، فإن الجهود التي تبذل للحد من خطر الارهاب في جنوب آسيا لا تمثل إلاّ واحداً من الميادين العديدة التي حددت للتعاون فيما بين أعضاء الرابطة . ومع أن المجال فسيح للتعاون الاقليمي فيما بين دول جنوب شرق آسيا ولا يزيد ما تحقق في مجال التعاون الاقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للملايين التي يعج بها جنوب آسيا عن أن يكون مجرد بداية ، فإنه يسعدني أن أقول لحسن الحظ ، أن الفكرة قد رسخت جذورها بكل تأكيد ، على الرغم من بعض التنبؤات السلبية التي صدرت في وقت مبكر . وفضلاً عن أن الرابطة توفر أداة فعّالة للتعاون في اقليمنا ، فإن تأسيسها يأتي في وقت ظهرت فيه صعوبات في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي ، مما يعني أن هناك مسؤوليات متعاطمة ، أكثر من أي وقت مضى ، تقع على كاهل التعاون بين الجنوب والجنوب .

أن وفد بلادي ، يا سيادة الرئيس ، يشاطرك الرأي الذي عبرت عنه في كلمة الافتتاح البليغة التي ألقيتها أمام الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، وهو أن الاقتصاد العالمي يتشعق بمصرة قاتمة منذ فترة . وكما أكد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في هراري في وقت سابق من هذا الشهر ، فإن هذا يعود إلى أزمة في الوضع الاقتصادي الدولي نفسه . وكما تعرف البلدان النامية من تجربتها القاسية ، فإن هذا يتضح في أوجه الاختلال والاجفاف التي تضر برفاهها الاقتصادي .

وكما لوحظ في هراري أيضاً ، فإن هذه الحالة الكئيبة قد تفاقت بسبب السياسات الانانية غير المتبصرة التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة التي لا تشجع نمو الاقتصاد العالمي ولا اصلاح النظام الاقتصادي الدولي اصلاحا هيكليا .

ووفد بلادي يشعر بقلق ازاء الاثار التي ميخلفها عدم الاستقرار المستمر في الاقتصاد العالمي ، ويدرك الملة الواضحة القائمة بين التجارة والنقد والتمويل والتنمية . ولذلك فمن الطبيعي أن تنظر نيبال بقلق واحباط الى كارثة انهيار أسعار السلع الاساسية التي تؤدي الى مزيد من تدهور معدلات التبادل التجاري بين البلدان النامية ، والى انتشار الاتجاهات الحمائية والزيادة العامة في الممارسات التمييزية . ولم يؤد هذا كله الى تجاهل مبادئ ممارسات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) فحسب ، بل أدى أيضا الى فرض قيود صارمة بشكل خاص على صادرات البلدان النامية . وفي نفس الوقت ، أدى هذا الى ارتفاع أسعار الفائدة وعدم استقرار الاسواق النقدية والمالية ، والى تزايد أعباء سداد الديون الخارجية الى حد لا يمكن السيطرة عليه ، وعدم اتساق أسعار الصرف ، وفوق كل ذلك ، أدى الى النقل العكسي للموارد الشحيحة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة .

ان أثر هذه التطورات القائمة على المناخ السياسي والاجتماعي الدولي واضح ومؤلم في الواقع . وفي عالمنا المتكافل هذا ، فان المرء لا يحتاج الى قدر كبير من الذكاء ليدرك ان عدم الاستقرار قد لا يفضي بسهولة الى اضطرابات محلية فحسب ، بل قد يشكل في النهاية خطرا يتهدد السلم الاقليمي والدولي ، والاسوأ من كل هذا ، هو أن يلاحظ المرء ان الحالة الاقتصادية المعبة التي تواجه العالم النامي ، وخاصة أقل البلدان نموا ، تأتي في وقت تناقمت فيه التدفقات التساهلية . ولا يسعنا إلا أن نشعر بالاسى لأن هدف المساعدة الانمائية الرسمية ، وهو ٠,٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي ، الذي دعي اليه في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، لا يزال دون تنفيذ .

وبالمثل ، فانه لا يمكننا أن نقف موقف اللامبالاة في مواجهة حقيقة أن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا قد بقيت أقل من نصف الهدف المحدد لها وهو ٠,١٥ في المائة ، الذي اتفق عليه في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، على الرغم من الالتزام الدولي القوي . وكما

بيّن اجتماع الاستعراض النصفى الذي عقد في العام الماضي لمتابعة تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر ، فان هناك فجوة يؤسف لها بين ما وعدت به الدول المانحة وبين أدائها . وفي الوقت الذي نأمل فيه مخلصين ان يتحقق هدف الـ ٠,١٥ في المائة من اجمالي ناتجها القومي ، أو ان تضاعف المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها حاليا لاقبل البلدان نموا ، فائني اغتنم هذه الفرصة لاجدد النداء من أجل تنفيذ فعّال للتدابير الخاصة التي اعتمدها الأمم المتحدة لصالح البلدان النامية غير الساحلية . ويتطلع وفد بلدي بأمل كبير الى ان تتمخض الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، والدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، عن حوار بناء بين الدول النامية والدول المتقدمة من أجل تحقيق نهج مشترك ازاء جميع المشاكل المترابطة الهامة المتعلقة بالنقد والديون الخارجية والتجارة والتنمية .

وقد سبق أن أشرت الى مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري ، فسي نطاق حديثي عن قلق المشاركين في المؤتمر ازاء الحالة الاقتصادية العالمية . وتشعر نيبال ، كمؤسس لحركة عدم الانحياز ، بفخر كبير للتقدم الذي سجلته الحركة على مدى خمسة وعشرين عاما من وجودها في بحشها النبيل عن السلم والعدالة الاجتماعية والاقتصادية القائمة على مبادئ ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وكان من دواعي الشرف لنيبال أن تحضر الاحتفال باليوبيل الفضي لهذه الحركة السلمية في هراري ، كما يسعدنا بشكل خاص ما أصبح للحركة من الهيبة والشكل بمد أن أصبح عددهم ١٠١ عضوا وما يمارسونه من تأثير على عدد من قضايا عصرنا السياسية ، وخاصة تلك القضايا التي تشمل بسباق التسلح ونزع السلاح والحالة في جنوب افريقيا وناميبيا . وائني أعلم أن نيبال ليست وحدها التي تعتقد ان حركة عدم الانحياز لا تزال ذات شأن اليوم ، مثلما كانت عندما انشئت لأول مرة في ذروة الحرب الباردة .

وكالعادة ، فان جدول أعمال الجمعية العامة جدول مشغل ويشمل موضوعات متنوعة . ونظرا لمسؤوليات الأمم المتحدة ، فانه لا يمكن ان يكون إلا كذلك ، ولكنه سيحتل هذا العام على مهمة اضافية : ألا وهي النظر في الكيفية التي يمكن بواسطتها

تحسين الكفاءة المالية والادارية للمنظمة ، الامر الذي يجب أن يتحقق ، خاصة على ضوء الازمة المالية التي تواجهها الامم المتحدة . وكالمادة ، ستقدم نيبال دعما غير محدود لأي مسمى يستهدف المحافظة على الامم المتحدة وتقويتها ، لأن رأي نيبال ، الذي رددناه مرارا وتكرارا ، هو انه لا يمكن أن يكون هناك بديل للامم المتحدة الحالية إلاّ امم متحدة أكثر قوة وفعالية .

السيد إكينيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إسمح لي

يا سيدي بالنيابة عن الوفد النيجيري أن اغتنم هذه الفرصة لأقدم لك التهاني على انتخابك بالاجماع ، الذي تستحقه ، رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ويشاطر وفد بلادي المتكلمين السابقين المشاعر الرقيقة التي عبروا عنها ازاء خصالكم الحميدة . واني على ثقة من أن هذه الدورة ستحرز بتوجيهكم نجاحا مرموقا .

ومن هنا فإنني أتعهد باقتباط كبير بتقديم كامل المساندة والتعاون من جانب وفدي لكم في اظطلاعكم بمهمتكم الصعبة وخصوصا في هذا الوقت الذي تحتاج فيه الدول الاعضاء ، أكثر من أي وقت مضى ، الى العمل في تناسق لكي تحقق عصرا من السلم يشكل اتجاها جديدا في مسار الانسانية ومصيرها . وأرجو أيضا أن أقدم التهانى الى سلفكم سعادة السيد خاييم دي بينيبي على الاسلوب المقتدر الذي أدار به شؤون الدورة الاربعين والدورة الاستثنائية الثالثة عشرة .

وأرجو كذلك أن أحيي الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي يسعدني أن أراه وقد استعاد عافيته . ومن نافلة القول أن نؤكد أن أفضل مساندة نقدمها الى الامين العام انما هي أن نجدد نشاط الامم المتحدة .

ان أهمية الامم المتحدة لحل المشاكل العالمية الملحة أهمية لا تبارى . وقد اقترن إخلاص المنظمة لصيانة السلم والامن الدوليين بالاهتمام بتحقيق الرفاه الإقتصادي والاجتماعي للبشرية .

وفي السنة الحادية والاربعين من وجود الامم المتحدة ، فإنها لم تعد تكتفي بالبيانات الرسمية التي تلقى بصورة رسمية في هذه القاعة بل مضت الى اتخاذ التدابير العملية لتنفيذها . وقد حققت انجازات ضخمة . فمن عمليات صيانة السلم الناجحة في مناطق الصراع حول العالم الى القضاء على الاستعمار في افريقيا وآسيا فضلا عن الأنشطة والمشاريع المتنوعة لوكالاتها المتخصصة ، مما جعل الامم المتحدة وسيلة فعالة للتعاون الدولي والتنمية .

ومع ذلك فإن هذه المنظمة العزيزة تجتاز الآن أخطر أزمة في تاريخها . وهناك من يسميها أزمة العمل المتعدد الاطراف ، وهناك من يصفها بأنها أزمة مالية ، إلا أنها في الاساس أزمة سياسية فرضتها الدول الاعضاء على الامم المتحدة . فالخلافات بشأن ادارة ميزانية المنظمة ومراقبتها وتقرير برامجها هي مجرد علامات على خلاف أعمق في التصورات المتعلقة بدور الامم المتحدة وقدرتها .

ومن المفارقات ان الازمة الحالية هي تطور نرحب به بقدر ما يتيح لنا فرصة لاعادة تقييم أنشطة الأمم المتحدة واجراءاتها . ولا شك في أن التوسع التدريجي والكبير في نطاق الأمم المتحدة وحجم اعمالها كان بمثابة مؤشر على الظروف الدولية المتغيرة والتحديات التي واجهت المنظمة ، إلا انه لا سبيل الى انكار ان الأمم المتحدة يمكن ان تكون اكثر كفاءة واكثر انتاجية بالقياس الى التكاليف .

وقد بدأت بالفعل عمليات الإصلاح والتغيير وقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المكلف باستعراض كفاءة أداء الأمم المتحدة من الناحيتين المالية والإدارية ، تقريره . ولما كان هذا التقرير سيعرض على الجمعية في وقت لاحق ، فسي إطار البند المناسب في جدول الأعمال ، فإنني سأمتنع عن التعليق عليه الآن . ويكفي ان أقول ان وفد نيجيريا يولي اكبر الاهمية للتوصيات الواردة في هذا التقرير . وفي اعتقادنا انها تشكل اساسا لاعادة تنشيط الأمم المتحدة وخلق منظمة قادرة ، بصورة افضل ، على الاستجابة بمصادقية وفعالية للاحتياجات المشتركة للدول الاعضاء بكلفة معقولة ومحتملة .

ولا بد من اتخاذ خيارات صعبة في إطار اي عملية للإصلاح . وسيستلزم الأمر وضع أولويات جديدة . كما ينبغي الأخذ بتدابير لتوفير النفقات . وقد يستلزم الأمر كذلك تعديلات جديدة في الاشتراكات المقررة . إلا ان هذه التدابير لا يجوز ان تملئها أو تفرضها اي دولة عضو أو مجموعة من الدول الاعضاء ، بل ينبغي ان تنبع من اتفاق تفاوضي يتم فيما بين الدول الاعضاء جميعا . وللقيام بهذه المهمة بنجاح ، يتعين علينا ان نكون متسامحين وان نقدر المصالح والشواغل المشروعة لكل منا . فلنبتعد عن توزيع اللوم ولننتفك على ان الأمم المتحدة لا يمكن ان تؤدي وظيفتها إلا على اساس توافق في الرأي يحترم بصورة كافية مصالح الاطراف منفردة ومجموعة .

ومن ثم فإعلاننا لحسن النية ، ينبغي للبلدان التي لجأت الى الامساك عن دفع المستحقات كوسيلة لتسجيل عدم موافقتها على ميزانية الأمم المتحدة وبرامجها ، أن تعود الى الوفاء بالتزاماتها . فقد أصبح من الشايت ان المنظمة بحاجة الى اصلاح ،

كما تم بالفعل اتخاذ الخطوات الأولى في عملية الإصلاح . إلا أن هذه الإصلاحات لا ينبغي أن تتم تحت الضغط .

وبالتأكيد فإن الأمم المتحدة التي تتعثر أعمالها حتى تصل إلى التوقف نتيجة لقيود مالية لا تستطيع حتى أن تباشر الإصلاح . وهناك شيء واحد نتفق عليه جميعا وهو أن الأمم المتحدة تستحق البقاء ، وإذا لم يكن الأمر كذلك لما اتينا جميعنا إلى هنا . ومما يشهد بضرورة استمرار الأمم المتحدة أن البلدان التي ارتفع صوتها باسترعاء الانتباه إلى سلبات المنظمة ، لاتزال تستغل المحفل الذي تتيحه المنظمة كي تخاطب المجتمع العالمي بشأن القضايا الرئيسية التي تهتمها . ومن الواضح أن من الأفضل التحدث في الأمم المتحدة بدلا من الحرب في ميدان القتال .

وبالإضافة إلى ذلك ، فمن رأي الوفد النيجيري أنه لا بد أن تتخذ الإصلاحات اللازمة بما يتفق تماما مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة . ولا يجوز الخروج على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما أن البرامج والأنشطة الأساسية ذات الأولوية العليا ينبغي أن تظل تتأثر بنصيب الأمد من الموارد المتاحة . وبعبارة أخرى يجب أن نضمن ألا يمل بنا الأمر فنكسر العظم ونحزن نحاول أن نزيل الشحم .

إن الحالة الدولية الراهنة تتسم بازدياد التوتر في المجالين السياسي والاقتصادي كما أن المواجهة والصراع والاضطراب تجتاح كثيرا من مناطق العالم ، واقتصادات كثير من الدول الأعضاء لا تزال تعاني من التدهور ، بينما تتفاقم سياسات السيطرة والمنافسات بين الدول الكبيرة . وفي وضع كهذا يصبح دور المنظمة أكثر أهمية من أي وقت مضى في تعزيز السلم الدولي والتنمية وتوفير الرخاء للجميع .

وفي الغالب الأعم ، فإننا نميل إلى نسيان أن ميثاق الأمم المتحدة يخدم فصلين لمسألة التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي . ففي المادة ٥٥ تتعهد الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتمثل لكل فرد والتوصل إلى حلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ،

رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم . وعلى ذلك ، فإذا كانت حالات التفاوت في النظام الاقتصادي العالمي قد استمرت لمدة طويلة فليس الخطأ في ذلك خطأ الميثاق ولكنه ينبع من الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء للقيام بالتزاماتها .

وفي إطار الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، فإن الهوية المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، واستمرار النظام الاقتصادي الدولي المجحف وغير المتكافئ ، تشكلان عقبتان رئيسيتان أمام عملية التنمية في معظم دولنا الأعضاء ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .

وقد رفضت البلدان الصناعية معالجة مشاكل الاختلال الهيكلي وعدم المساواة التي يتسم بها النظام الاقتصادي والتجاري الدولي . وتعمل هذه الاختلالات على إطالة أمد النكسات الفادحة التي أصابت أهدافنا وغاياتنا الاقتصادية .

ومن الواضح ان علينا ان نعود من جديد فننظر بجدية في مشكلة الاختلال الهيكلي وعدم المساواة حتى نصوص حلولاً عملية وفعالة لمسألة الديون الخارجية الخفية التي تتحملها البلدان النامية ، ومشاكل خدمة الديون ، وارتفاع اسعار الفائدة ، والتضخم ، وانخفاض اسعار السلع الاساسية ، والشروط القاسية التي يضعها صندوق النقد الدولي ، والتدابير الحمائية ، وشروط التبادل التجاري المجحف التي تفرضها باستمرار البلدان المتقدمة النمو .

وتشكل التجارة في السلع الاساسية حالياً المصدر الاساسي لحاصل النقد الاجنبي لغالبية البلدان النامية . ومن المؤسف ان يبدأ تنفيذ تدابير معينة للسيطرة على تجارة السلع الاساسية لما فيه مصلحة بلدان الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو دون اعتبار للعواقب التي تنجم عن ذلك بالنسبة للوضع الراهن لميزان المدفوعات في البلدان النامية .

وأسعار السلع الأساسية متقلبة حاليا ومن ثم فهي ليست مستقرة ، وهناك هبوط مستمر في تدفقات الموارد الرأسمالية نتيجة لانخفاض حواصل الصادرات مما يشكل عبئا كبيرا أمام إعادة الاستثمار في مجال السلع الأساسية . كما ان التمويل من خلال تسهيلات الصندوق المشترك للسلع الأساسية لم يصبح امرا واقعا بسبب رفض بعض البلدان الرئيسية التصديق ، على الاتفاق الخاص بالصندوق . وادى هذا كله الى خلق مشاكل معقدة بالنسبة للتدفق النقدي ، مما زاد مشكلة الديون تفاقمها .

وقد تحطمت الآمال العريضة التي عقدتها البلدان النامية على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على صخرة المقاومة العنيدة للبلدان المتقدمة لاجراء حوار أمين وهادف بين الشمال والجنوب . ويود وفد بلادي ان يؤكد على ضرورة اجراء تعديلات هيكلية أساسية في النظام الاقتصادي الدولي ، من شأنها أن تعزز سرعة واضطراد النمو والتنمية الاقتصاديين العالميين . وفي هذا السياق ، نؤكد التزامنا باستمرار صلاحية وأهمية الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وبينما نجحت البلدان المتقدمة في الخروج من الكساد ، فان الاتفاقات الاقتصادية مازالت قائمة في البلدان النامية بصفة عامة وفي افريقيا بصفة خاصة . وقد بذلت محاولات لاسترعاء انتباه العالم الى الحالة الخاصة بافريقيا خلال الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في أيار/ مايو الماضي ، ونجحت تلك الدورة الاستثنائية على الاقل في زيادة الوعي العالمي بأبعاد الازمة الاقتصادية الراهنة في افريقيا . ولو صدقت النوايا وصح العزم لامكن لهذا المسمى أن يوفر أساسا لجهود متضافرة يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز ودعم الجهود الجبارة التي تقوم بها البلدان الافريقية للتغلب على أزمته المدمرة .

ولذا فان وفد بلادي يناشد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية أن توفر دون إبطاء موارد كافية للتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . ونحن لا نتجاهل بالطبع أو تغيب عن نظرنا الحاجة الى أن تتعاون البلدان النامية ذاتها بفعالية لتحسين حالتها الاقتصادية . وتحقيقا لهذا الهدف يتعين إيجاد قدر أكبر من التعاون فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية . ومما يبعث على سعادتنا أن نلاحظ أنشطة مجموعة السبعة والسبعين ، وخاصة الاجتماع الأخير للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق الذي عقد بالقاهرة والذي ركز الاهتمام على المجالات الحيوية ذات الأولوية التي كانت تحتاج الى المزيد من التأكيد في مجال التعاون بين البلدان النامية . ومما يبعث على سرورنا أيضا ، أن مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز ، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر في هراري ، قد كرس اهتماما كبيرا للتعاون الاقتصادي .

إن اعلان ١٩٨٦ سنة دولية للسلم يمثل خلفية هامة وملائمة لمداولاتنا في هذه الدورة . وكما طالب الإعلان الرسمي ، ركزت الدول الاعضاء في الامم المتحدة انتباهها طوال العام على متطلبات تعزيز السلم والامن الدوليين . وقد نظمنا من جانبنا في نيجيريا ، على المستويين الحكومي وغير الحكومي سواء بسواء ، برامج مختلفة تستهدف توعية الشعب النيجيري بعناصر السلم الحقيقي وبدور الفرد والدولة والمنظمات غير الحكومية والامم المتحدة في تعزيز السلم . وفي ١٦ ايلول/سبتمبر ، وهو اليوم الدولي للسلم ، انضمت نيجيريا الى عدة بلدان أخرى عندما أعلن الرئيس ابزاهيم بابنجيدا شخصيا بدء سباق العدو الاول حول الكرة الارضية بتسليم شعلة سباق التتابع العالمي الذي بدأ عند سلم مقر منظماتنا .

ولسوء الحظ لا يزال من المستعصي إحلال السلم في أجزاء كثيرة من العالم . فالحالة في الجنوب الافريقي على سبيل المثال ، لا تزال تشير قلقا عميقا لهذه المنظمة . وقد شهد العالم في السنتين الماضيتين أكثر المراحل عدوانية لسياسات بريتوريا المتمثلة في القمع المجنون والتخويف الاحمق للسود الذين يتعرضون لانتهاكات مستمرة ومنظمة لما لهم من حقوق الانسان الاساسية . إن الفصل العنصري يعني بالنسبة للشعب المناضل في جنوب افريقيا العنف والرعب . ولا يزال نظام الفصل العنصري مستمرا في تنفيذ سياسات قمعية تتناقض وقوانين العدالة الطبيعية . إن الفصل العنصري يعد حقا جريمة في حق الانسانية والكرامة وضمير البشرية وهو لا يزال يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ولا يمكن للسلم أو الاستقرار أن يسودا في جنوب افريقيا بغير القضاء على الفصل العنصري وهو السبب الجذري للآزمة الخطيرة في المنطقة بأسرها .

لقد أفاق العالم مروعا غداة مذابح شاربفيل ، على فظائع وأهوال الفصل العنصري ، ولذلك أدين هذا النظام الاثم إدانة اجماعية متكررة . لقد ازداد العيب الساقط للفصل العنصري الى درجة أرغمت كل قطاعات المقهورين على الانتفاض بطريقتهم تلقائية . وقد اوضحت انتفاضة سويتو انه بالرغم من كل الاجهزة الوحشية التي تدعم الفصل العنصري ، فإن شعب جنوب افريقيا الاسود قد فاض به الكيل ولم يعد يطيق أن

يعاني صامتا بعد الآن . لقد اطلقت الشرطة العنصرية المتعطشة للقتل الرصاص على ألوف السود ، بما فيهم من كانوا يشيعون موتاهم ؛ واصيبت اعداد اكبر منهم أو قاسوا من ويلات تجل عن الوصف . وكان رد فعل الطفمة العنصرية في بريتوريا أن لجأت الى تدابير لإشاعة الرعب والى اعلان حالة الطوارئ وفرض الحظر على التقارير الاخبارية .

وبرغم كل هذا ، شرع العمال في الإضراب وقاطعت اعداد متزايدة من اطفال المدارس ، من تلقاء انفسهم ، بصورة دورية قاعات الدرامة لاطهار اشمئزازهم مما يفرضه عليهم النظام العنصري من عجز سياسي وحرمان اقتصادي وتعليم متدن وقوانين التفارقة العنصرية التي تجردهم من آدميتهم . لقد بدأ أخيرا العد التنازلي لانتهاء الفصل العنصري . ونظرا لان حلقة العنف والقمع الوحشي تنمو في حجمها وكشافتها فقد صمم السود الآن على تقديم أغلى التضحيات .

ولكن النظام العنصري بدلا من أن يجري مفاوضات مفتوحة مع الزعماء السود ويقنع البيض بحتمية التغيير فانه يمعن في ادعائه بإمكانية حل مشاكل جنوب افريقيا في الداخل وتعويض خسائرها الاقتصادية الضخمة في الخارج بعصا سحرية . ومن الواضح أن نظام الفصل العنصري قد اظهر انه لا يسعى الى تحقيق السلم أو اقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا على اساس المساواة بين جميع الاعراق .

إن الكفاح ضد الفصل العنصري والعنصرية هو أحد وجهي الكفاح التحرري في افريقيا . ويتمثل الوجه الآخر في الكفاح من اجل تحرير ناميبيا حيث تسود حالة متفجرة أيضا . ويواصل نظام بريتوريا العنصري احتلاله غير الشرعي للاقليم عن طريق القمع الوحشي للتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . وبالرغم من قرارات الامم المتحدة التي بلغت ذروتها في اعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي حدد الطرائق التي يمكن بها لشعب ناميبيا أن يقرر مستقبله عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ، فان نظام الفصل العنصري قد استمر في سياساته التي تنتقص من آدمية الاغلبية الساحقة من الناميبيين وتعرضهم لمعاملة وحشية .

وقد أحبطت مناورات النظام العنصري المراوغ الاتصالات بين الامين العام ونظام الفصل العنصري التي استهدفت ايجاد طريقة مشرفة لانسحاب ادارة جنوب افريقيا من ناميبيا . والواقع إن موقف النظام يشكل رفضا تاما لاية مناقشة هادفة . والموقف المؤسف الآن هو أن النظام غير الشرعي قد مضى قدما في تنفيذ ما يسمى بسياسة الاوطان التي تستهدف تدمير وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية .

ووفد بلادي يدرك أن السلم لا يمكن أن يتحقق في جنوب افريقيا في بيئة تتسم باعمال العدوان الاجرامية والتمييز العنصري والانتهاك المستمر لحقوق الانسان . ومازال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا سادرا في تنفيذه لسياسات قمعية تتعارض وكرامة الانسان . ويجب على المجتمع الدولي ، اذا لم يرغب في أن يتهم بالتواطؤ او بالعجز ، أن يقوم بدور اكثر حسما في تصفية نظام الفصل العنصري المقيت والجدير بكل ازدراء . ويجب علينا حتما ان نقضي على ذلك النظام . فاذا كنا نريد بالفعل ان نتفادى حمام دم يصعب التنبؤ بابعاده ، يتعين على المجتمع الدولي ان يمارس ضغوطا كفيلة بدفع نظام الفصل العنصري الى التخلي عن سياسته الاجرامية . ومن المؤكد ان العقوبات الالزامية الشاملة التي تطبقها كل الدول الاعضاء بصورة دقيقة تمثل آخر أمل في الحل السلمي .

ومما يبعث على الاغتياب أن هناك حماسا دوليا لشن حملة مناهضة للفصل العنصري . وإن الاغلبية الساحقة للدول مثل أعضاء حركة عدم الانحياز والدول الاشتراكية والاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للنفط وبلدان الشمال وبعض البلدان الغربية قد اتخذت اجراءات لمكافحة الفصل العنصري . وقد انضم ايضا كونغرس الولايات المتحدة الى هذه الحركة العظيمة التي تهدف لان تؤمن لثلاثة وعشرين مليونا من السود في جنوب افريقيا ، الحق في الحياة والحرية والسعادة .

إن الفصل العنصري ليس مسألة داخلية تخص جنوب افريقيا وحدها ، بل انه مسألة عالمية أيضا . وهي تستحق الوقت والموارد التي يكرسها لها المجتمع الدولي . وبالتالي فان بومع الجمعية العامة بل وينبغي لها ، بصورة مشروعة ، ألا تفوت أية فرصة لبذل جهد عالمي للقضاء السلمي على الفصل العنصري .

وأود أن أقترح في هذا الصدد يا سيدي الرئيس بأن تقوموا اليوم ، نيابة عنا ، بتوجيه نداء عاجل الى رئيس الولايات المتحدة بان يؤيد الاجراء الذي اتخذته الكونغرس بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سمعنا النداء الموجه الى رئيس الجمعية العامة من وزير خارجية نيجيريا . ويعبر تصفيق اعضاء الجمعية عن وجود تأييد واسع النطاق فيما بينهم . وانني احيط علما بهذا النداء وسأجد السبل الملائمة لانقل هذه المشاعر الى الدوائر المختصة .

السيد اكينيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أما بالنسبة لنيجيريا ، فان التزامنا بالكفاح لمناهضة الفصل العنصري التزام مطلق . ومنستمر في تأييد حركتي التحرير وتقديم الدعم الى دول خط المواجهة . والسؤال الذي طرح مرارا وتكرارا هو ما اذا كنا ، كأفارقة أو كأعضاء في المجتمع الدولي ، على استعداد لاعطاء طائفة البيض في جنوب افريقيا فرصة لتصبح جزءا من عملية التغيير في جنوب افريقيا . والاجابة هي اننا كنا ولانزال على استعداد لقبول طائفة البيض وممثليها كأعضاء في عملية التغيير بشرط ان يكون التغيير هو الهدف .

ولايزال اعلان لوساكا الذي اعتمدته منظمة الوحدة الافريقية أولا واعتمدته بعد ذلك الامم المتحدة ، يمثل موقفنا . وعندما تصبح حكومة جنوب افريقيا مستعدة لبحث اي برنامج فعال لازالة الفصل العنصري ، سنكون على استعداد لتسهيل تنفيذ هذا البرنامج . وعلى ذلك فالتحدي الذي يواجه جنوب افريقيا ومن يعارضون العقوبات الاقتصادية الالزامية هو دفع نظام جنوب افريقيا الى تقديم برنامج محدد ومفصل ودقيق للقضاء الكامل على الفصل العنصري .

وما برحت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط تبوء بالاحباط بسبب اعمال العدوان والارهاب المتكررة في تلك المنطقة . إن الحل لمسألة الشرق الاوسط لا يكمن في قوة السلاح التي تزيد من تعقيد مهمة تحقيق

السلام بدلا من تخفيف الحالة المتفجرة . ولا يمكن ايجاد حل شامل وعادل لمشاكل الشرق الاوسط مالم توقف جميع الاطراف المعنية اعمالها العدائية . كما أن الحالة المتفجرة الراهنة لايمكن ان تهدأ بسبب المطالب التوسعية .

والمسألة الاساسية في قضية الشرق الاوسط هي أن يكون للفلسطينيين وطن . فأي تحليل واقعي لاسباب فشل جهود السلم السابقة يبين ان عدم قبول القضية الفلسطينية هو المشكلة الرئيسية التي ينبغي ايجاد حل حقيقي لها . ولايمكن ان يُتوقع السلم الدائم في المنطقة إذا بُني على أي حل لمشكلة الشرق الاوسط لايراعي محنة الفلسطينيين . ولا بد لبلدان الشرق الاوسط والمجتمع الدولي ككل من التعاطف مع القضية الفلسطينية ، ولاسيما مع سعي الفلسطينيين الى اقامة وطن لهم . ولكن هذا لايعني انكار حق اسرائيل في الوجود كدولة .

ووفد بلادي يؤيد عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تشارك فيه جميع الاطراف المعنية . ولن يكون هناك مايبرر عقد مؤتمر مهمته الاساسية حل مشاكل شعب لايسمح له بالمشاركة فيه . فلا بد ان يشارك الفلسطينيون في عملية السلم في الشرق الاوسط . وقد شعر العالم ببعض الامل في تحسن العلاقات السياسية بين الشرق والغرب نتيجة لاستئناف المحادثات الثنائية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين في اوائل عام ١٩٨٥ . وقد ازداد هذا الامل عندما تبادل زعيما القوتين في العالم في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ رسائل التهاني بالعام الجديد . ومن المحزن ان ما بدا على انه تحسن في التفاهم السياسي بين الشرق والغرب لم يترجم الى عمل في مفاوضات نزع السلاح المستمرة . وبينما كان المجتمع العالمي يتوقع جهودا حقيقية لنزع السلاح ، استؤنفت التجارب النووية ، مما كان له آثار سلبية على الوقف المؤقت لتجارب الاسلحة النووية .

ولا تشكل الاسلحة النووية تهديدا للسلم والامن الدوليين فحسب بل انها تهدد بقاء البشرية . وينبغي أن يكون القضاء على الاسلحة النووية أحد أهداف نزع السلاح الحيوية بالنسبة للمجتمع الدولي ، بغض النظر عن المعتقدات الايديولوجية . وينبغي للدولتين العظميين الرئيسيتين اتخاذ الريادة في نزع السلاح النووي . ونقطة البداية

المرغوبة للغاية هي الاتفاق على حظر التجارب النووية ، وهو الاجراء الذي مابـرح المجتمع الدولي ينادي به منذ ٢٥ عاما . وفي اعتقادنا انه ليس هناك اي سبب فني ، مثل مسألة التحقق ، يمكن ان يبرر حقا التأخير في ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية . وما نحتاج اليه هو توافر الارادة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية . وبالإضافة الى هذه الخطوة الرئيسية لغرض حظر على التجارب النووية ، ندعو الى البدء بتنفيذ تدابير حقيقية وحاسمة عن طريق المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف تؤدي الى اجراء خفض كبير في مخزون الأسلحة النووية والتخلص منها في نهاية المطاف . وغني عن القول ان مد سباق التسلح النووي الى الغضاء الخارجي لا يتفق مع الرغبة الملحة للمجتمع الدولي في نزع السلاح النووي . ان نزع السلاح قضية عالمية ، فيها مصلحة حيوية لجميع الدول . ولا يجوز ترك هذه القضية ، بل يجب عدم تركها ، لتقلبات العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين .

ولمنظمتنا دور هام في مواصلة الضغط من اجل وقف سباق التسلح ، وبغية تحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وفي هذا الصدد تحت حكومة بلادي كلا من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على عدم ايقاف عملية التشاور والتفاوض سعيا الى إزالة الأسلحة النووية من على وجه الارض .

وهناك مشاكل اخرى تواجه المجتمع الدولي وتتطلب اهتمامنا العاجل . فالحرب بين ايران والعراق ، والازمة في امريكا الوسطى ، ومساائل افغانستان وكمبوتشيا وقبرص وكوريا كلها تمثل تحديات للالتزامنا الجماعي بالعمل على التوصل الى تسوية سلمية لهذه المسائل . لقد ابرزت بعض المشاكل الرئيسية التي تواجهنا ، واعتقد اننا سنعمل معا على تسوية هذه المشاكل والمشاكل الاخرى .

ان الامم المتحدة محفل فريد لتعزيز التفاهم والسلم بين جميع الامم . وهي توفر ايضا فرصة فريدة للدول الاعضاء للدخول في حوار بناء والتعاون في سعينا المشترك من اجل تحقيق عالم افضل . ومن ثم لابد لنا ان نسعى الى العمل سويا لاعلاء مبادئ الميثاق بما فيه مصلحة البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر المتكلمين

على قائمة عصر اليوم .

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد .

وهل لي ان اذكر الاعضاء بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فان

البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب ان تقتصر على عشر دقائق في المرة

الاولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويجب ان تلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد ميذا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس

اود ان انتهز هذه الفرصة لاعرب لكم ، بالنيابة عن وفد بلادي ، عن اخلي التهاني
لانتخابكم لرئاسة اعمال الدورة الحادية والاربعين .

ويود وفد بلادي ان يعلن رفضه القاطع لاقوال ممثل كوبا عن بلادي ، حيث انها

تمثل تقييمات ذاتية نابعة من التلاعب بالمعلومات على اساس مفاهيم ايديولوجية
وسياسية محضة .

لقد تغير الواقع السياسي في السلفادور تغيرا كبيرا ، ففي السنوات الاخيرة

بذلت جهود جبارة لحماية حقوق الانسان والنهوض بها وكذلك لاتخاذ تدابير اقتصادية

واجتماعية لتمكين شعب السلفادور من التوصل الى مستوى معيشي افضل .

وقد شهد مختلف المراقبين الدوليين من امريكا اللاتينية وفي مناطق أخرى في العالم عملية التغيير في السلفادور . وأود أن أوضح أن هذه الجهود والتدابير التي اتخذت والعقبات التي تعترض سبيل تحقيق مستوى معيشة أفضل في بلادي ، كلها واردة في تقرير الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان في السلفادور ، الاستاذ خوسيه انطونيو باستور ريديرنجو .

وإذا ما طرحت المصالح والمفاهيم العقائدية والسياسة جانباً ، وإذا نظر بصورة موضوعية في مختلف التقارير التي قدمها الممثل الخاص ، يتضح أن هناك تطورات ايجابية في السلفادور منذ عام ١٩٨١ ، وهي السنة التي وضع فيها التقرير الاول .

وخلافاً لما ذكره ممثل كوبا ، فإن كل من زار السلفادور ، ومن سيزورها في المستقبل ، يسمعه أن يرى أن هذه الأقوال زائفة ، لأنه ليس هناك نظام كالذي وصفه . بل على العكس من ذلك ، فإن ما سيرونه أن هناك شعباً وحكومة يصران على تحقيق السلم والنهوض بعملية الانتعاش الاقتصادي .

وبالمثل ، نود أن نوضح بجلاء أن البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بأن الشعب يدعم المعارضة المسلحة في السلفادور هو بيان مزيف ومجرد أكذوبة أخرى . كيف يمكن لأحد أن يقول أن شعب السلفادور يدعم المجموعات المسلحة التي تدمر الهياكل الاقتصادية الأساسية والتي تزرع القنابل على نحو عشوائي وتنشر الموت والجراح بين صفوف الرجال والنساء والأطفال وتسعى إلى تدمير الانتاج الاقتصادي ، وكلها أعمال تؤثر تأثيراً مباشراً على أغلبية الشعب السلفادوري وتنتهك الحقوق الشخصية لأفرادها انتهاكاً خطيراً .

ومن الواضح أن شعب السلفادور يعارض كل هذه الأمور وأن هذه الأعمال تتناقض كل يوم لأنها ليس إلا أعمالاً إرهابية .

إن شعبنا في السلفادور قد فاض به الكيل من الصراع الذي تغذيه عناصر خارجية ، ومن ضمنها الدعم والتدخل الذي تقدمه كوبا إلى المجموعات المسلحة في السلفادور ، والتي تتدخل بنفس الطريقة ولنفس الأسباب التي تدخلت بها في بلدان أخرى

من امريكا اللاتينية . ومن ناحية أخرى ، يتعين عليّ أن أوكد من جديد أن حكومة السلفادور تهتم اهتماما كبيرا بتوطيد الديمقراطية وإرساء قواعد السلم عن طريق اللجوء الى التدابير السياسية والمفاوضات ، دون شروط أو تدخل خارجي .

وقد اقترح خوسيه نابليون دوارنه رئيس السلفادور ، في عام ١٩٨٤ ، وفي هذه القاعة ، على المجموعات المسلحة في السلفادور أن تنظر في عرض للسلم يمكن تحقيقه عن طريق الحوار والمفاوضات . وعقد لهذا الغرض اجتماعان أشارا في نهاية المطاف مشاعر الاحباط لدى شعب السلفادور بسبب الموقف الذي تبنته الجبهة الثورية الديمقراطية للتحرير الوطني والمطالب التي تقدمت بها ، وهي مطالب ترمي الى تقويض النظام الدستوري والقانوني والسياسي القائم في السلفادور . ولم تعقد الجولة الثالثة من المفاوضات التي كان يفترض أن تعقد في ١٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، بسبب عدم حضور ممثلي الجماعات المسلحة ، وذلك رغم أن رئيس الجمهورية كان على استعداد لحضور هذا الاجتماع . ومن ثم فإن البيانات التي أدلى بها ممثل كوبا لا يمكن أن تفهم إلا باعتبارها نابعة من تعصب دوغماتي وعقائدي وسياسي لا يسهم في الجهد الذي تبذله حكومة بلادي لتحقيق السلم والاستقرار .

ودون الرغبة في أن اشير بإصبع الاتهام الى أي بلد ، اعتقد أن من السليم أن اقول بأننا نعتقد أن كوبا ليست الفردوس الذي ترغب في تصويره ، ولهذا السبب مادلني بالملاحظات التالية :

ان العديد ممن ايدوا الحركة الثورية في كوبا قد أُعتقلوا وأصبحوا مجنّاء سياسيين مدى الحياة ، وأن بعضهم الآن يعيش في المنفى . وهناك العديد ممن يرغبون في مغادرة البلاد لكن النظام يمنعهم من ذلك . فحدود كوبا تمثل جدران الزنزانة لمواطني ذلك البلد . وأي صوت يرتفع معارضا ذلك النظام ، يُسكّت على الفور ويتحول صاحبه الى سجين سياسي أو يرسل الى مركز لاعادة التعليم العقائدي . ولفترة ٢٦ عاما لم يتمكن الكوبيون من انتخاب قادتهم بحرية . ومن يمسون بزمam السلطة حرموا مواطنيهم من حقوقهم السياسية . وبصورة عامة ، كوبا بلد يمكننا أن نشير بشأنه أسئلة كثيرة ،

ومن وجهات نظر عديدة ، وتشكل هذه الحقائق وغيرها انتهاكات لحقوق الانسان . وبالتالي ، ليس لذلك البلد سلطة أدبية ليوجه الاتهام الى أي بلد آخر ، خاصة اذا كانت هذه الاتهامات قائمة على وقائع أو معلومات تتلاعب بها المصالح الخاصة لأفراد أو مجموعات .

اننا ندرك حقائق التاريخ ، في الماضي والحاضر على حد سواء ، ولأن الحكمة والعدالة الى جانبنا ، فاننا نلتمس المزيد من التفهم والتأييد لتعزيز الديمقراطية والاستقرار في بلدي ، اتساقا مع دعوة الامين العام ، ومن أجل استئصال بؤر التوتر وبناء عالم أفضل لمصالح كل الشعوب . ولا نود ان نشجع على قيام صراعات داخلية في أي مكان على أساس التضامن الزائف أو المفاهيم العقائدية والسياسية . فلكل شعب الحق في أن يقرر مصيره ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص به ، وهو حق واضح في حالة السلفادور ولا يمكن الطعن فيه .

السيدة تايلور (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : مرة أخرى يهاجم ممثل النظام الكوبي بلدي محملاً اياه مسؤولية جميع الشرور التي يعاني منها العالم . ومن نافلة القول ان الولايات المتحدة ترفض هذه الاتهامات وتستنكر استغلال هذا المحفل لشن هذه الدعاية التي لا أساس لها .

وهذه الملاحظات غير اللائقة نموذج للغة التي يستعملها دعاة الشيوعية الشمولية والذين يريدون ان يلقوا باللوم على الغير لاختفاء نظامه الماركسي الماساوي والقمعي . ونحن لا نقبل هذا التشويه لشعب الولايات المتحدة ولنظام حكومتنا الديمقراطي .

وعلاوة على ذلك ، فإن بيان ممثل كوبا ينطوي على ظلم صارخ لكل الامريكيين الذين ضحوا تضحيات جسيمة دفاعاً عن الحرية . ويتعين عليّ أيضا أن اقول انه ليس من اللائق ان تحاول دكتاتورية عمرها ٢٨ عاما ان تلقي الدروس على حكومة دستورية حرة في مجتمع مفتوح تبلغ من العمر ٢٠٠ عام . فدمستور الولايات المتحدة الذي دخل عامه المئتين في هذا الشهر بالذات ، لا يزال يمثل نمودجا يحتذى لكل شعوب العالم التي تصبو الى الحرية والى توافر الفرص .

وفي الوقت ذاته ما زال بلدي عاما تلو العام يستقبل اللاجئين الفارين من الارهاب والقمع في كوبا التي هرب منها الآن ما يزيد على عشر سكانها . وهذه الاعمال التي تنم عن الشجاعة الياثسة التي تحرك جيراننا في كوبا تقدم الدليل القاطع على الحقائق الواقعة ، وتدحض بالحجة الدامغة ما قاله ممثل السيد كاسترو ، الذي تكلم هنا بالامس ، ولم يكن يتكلم باسمهم بطبيعة الحال . هنا في الولايات المتحدة وجدوا الحرية والفرص التي حرّموا منها في وطنهم . وكنت أتمنى أن يكون بيننا هنا واحد من هؤلاء الشجعان اللاجئين الى شواطئنا ليتكلم اليوم نيابة عني . إنهم يملكون الدليل على التدهور الذي آلت اليه حالة حقوق الانسان ، والذي أصبح النمط السائد في سجون كاسترو . ولقد أكدوا ما يعرفه العالم تمام المعرفة ، وهو أن نظام كوبا أخفق في أن يمنح شعبه أبسط الحريات الاساسية التي وعده بها قبل ٢٨ عاما مفت ، ناهيك عن الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

وما زال أعضاء لجنة حقوق الانسان في كوبا يتعرضون للتنكيل ، ويزج بهم في السجون على يد الحكومة الكوبية التي تحاول إخفاء مجلاتهم المحزنة . وبالامس فقط طرد اثنان من الصحفيين الاجانب العاملين في هافانا ، لأنهما كتبا بموضوعية عن هذه المسألة . وكما قال الرئيس ريفان أمام هذه الهيئة منذ بضعة أيام :

"إن احترام حقوق الانسان ليس عملا اجتماعيا ، إنه ليس مجرد عمل من أعمال الرأفة ، إنه التزام الحكومة الاول ومصدر شرعيتها" . (A/41/PV.4 ، ص ٢٨)

ونحن لانقبل على الاطلاق ان نُلقن دروسا في السلوك الدولي من دولة شمولية مثل كوبا التي يعرف الجميع ما ترتكبه من أعمال التدخل والعدوان في افريقيا وامريكا اللاتينية . وكما أشار الرئيس ريفان ، ما زال الالف ممن يدعون بالمستشارين الكوبيين يحاولون خرق كل معيار من المعايير الدولية . ان التدخل الكوبي في نصف الكرة الغربي وحده نقل الى ساحة المواجهة بين الشرق والغرب ما كان من قبل مجرد منازعات محلية . وعندما يستعمل الطيارون الكوبيون طائرات عمودية صوفياتية ضد فلاحى

نيكاراغوا ، لا تكون الولايات المتحدة هي التي تتدخل في الشؤون الداخلية للسدول الأخرى ، وإنما كوبا هي التي تفعل ذلك .

ولا يدهش حكومتي نفاق كوبا التي تحاول إلقاء المسؤولية عن كل آفات العالم على اعتبارنا . إن اقتصاد كوبا ، الذي شدد الخناق عليه أصبح أكثر اقتصادات أمريكا اللاتينية ضعفا وأقلها إنتاجا ، رغم اعتماده بشكل متواصل على الإعانات الضخمة الآتية من صرافيتها عبر البحار . إن الإصلاحات الاقتصادية التي طنطنت بها كوبا لم تحقق الثروة الجديدة الموعودة أو التوسع الاقتصادي . فهذه الوعود ، وهو ما تعلمته بلدان عديدة الآن ، لا يمكن تحقيقها إلا في مناخ تتاح فيه للأفراد الفرص وحرية العمل . أما في نظام كوبا القمعي اليوم فقد أصبح توزيع السلع بالبطاقات قاعدة وليس استثناء ، كما أن المرتزقة الكوبيين يرسلون إلى أقصى بقاع الأرض لجلب العملات المعبأة التي تشتد الحاجة إليها . تلك هي الجنة الاشتراكية التي سيظل آلاف المواطنين الكوبيين يسمعون إلى الفرار منها .

لقد تبين إن وابل الوعود التي تمنى الشعب الكوبي عبثا أن يروي بها تلك الجنة الموعودة جاك وعقيم .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن

أرد أولا على ما قاله عصر اليوم وزير الدفاع ونائب وزير خارجية نيوزيلندا . قبل أمس وفي هذه القاعة بعينها ، ذكر رئيس الوزراء الفرنسي السيد جاك شيراك ، بشأن التجارب النووية الفرنسية ، تجري ، - وهذا شيء يعرفه الجميع من قبل ومنذ سنوات طوال - في ظروف أمنية لا يرقى إليها أي شك ، باعتراق خبراء مستقلين ، ينتمي عدد كبير منهم إلى بلدان المحيط الهادئ ، ومن بينها نيوزيلندا بالذات - وأذكر بهذا . وأود أن أشير إلى أن هؤلاء الخبراء تقدموا بأرائهم بعد أن سمحت لهم فرنسا بزيارة مواقع التجارب ، وأن بعض الدول الأخرى تجري كثيرا من التجارب بشكل منتظم . دون أن توفر مثل هذه الضمانات .

من الواضح إذن - وقد أتاحت لي الفرصة أن أشير إلى هذا في الجلسات العامة في دورة العام الماضي ، أن الانتقادات الموجهة إلى بلدي سياسية في أساسها .

ان ما يؤخذ على فرنسا هو إما أنها تتجاهل اعتراضات بعض الحكومات فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، أو أنها تجري هذه التجارب في منطقة المحيط الهادئ الشاسعة . وفرنسا بداهة لا تستطيع أن تأخذ هذه الاعتراضات في اعتبارها من جانب واحد . لقد كان الآخرون يمتنعون على الأسلحة النووية أن يوجهوا اعتراضاتهم في المقام الأول إلى دول أخرى غير فرنسا . ان قوة الردع الفرنسية من حيث طبيعتها وقدرتها موجهة نحو أغراض دفاعية صرفة ، وهي تشكل العنصر الأساسي لأمن بلدي الذي تعرض للغزو ثلاث مرات خلال قرن واحد ، وغير وارد على الإطلاق ان توافق فرنسا على أي خطة تستهدف تقليص قواتها ، في حين تمتلك دول أخرى كميات فائقة من الأسلحة النووية . أخير ، يحق لبلدي ، ممارسة منه لسيادته الكاملة ، أن يجري ، على أرض فرنسية ، الأنشطة الضرورية للدفاع عن النفس ، وهي أنشطة لا تمس السلم في المنطقة ، ولا أمن الدول الواقعة فيها ، ولا صحة مكانها ولا البيئة . لذا يدهشني مرة أخرى أن يحاول البعض فرض آرائهم على مكان وعلى أرض تبعد آلاف الكيلومترات عن أراضيهم ، في حين لا نسمع عن أية اعتراضات مماثلة عندما تقوم دول أخرى بإجراء تجارب نووية في أماكن تبعد عنها نفس المسافة التي تفصل بين نيوزيلندا والتجارب الفرنسية .

وأود الآن أن أورد على السؤال الذي أشاره ممثلا اندونيسيا ونيوزيلندا حول نيوكاليدونيا ، بأن أذكر فقط بأنه في غضون ما يقل عن سنة سيجرى استفتاء حر وديمقراطي وفقا لتقاليد بلدي ، مما سيمنح شعب نيوكاليدونيا من التعبير بحرية وبعمورية كاملة عن رغباته بشأن مستقبله ، أي بشأن مسألة استقلاله .

السيد نونيز مارتين (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لم يدهشني

ما قاله ممثل الولايات المتحدة توا ، فقد كنا نتوقع ما قاله حرفيا . إن وزير خارجيتنا في بيانه بالأمس أشار إلى الاقتراحات المتعلقة بنزع السلاح ، والتي ترغب الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي في النظر فيها بأقصى درجة من الاستعجال .

لقد تكلم أيضا عن الحاجة الى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وعرض الحالة السائدة في أجزاء مختلفة من العالم ، وأشار الى الحالة التي تجد هذه المنظمة نفسها فيها . إلا أن ممثلة الولايات المتحدة لم تشر في ردها اليوم الى جوهر المسألة . انها لم ترغب في الرد بشكل جاد على البيان الذي ألقاه وزيرنا أو - حتى أكون أكثر دقة - لم يمكنها أن تفعل ذلك .

لماذا لم تقل الولايات المتحدة - على سبيل المثال - انها توافق على المضي قدما مع الاتحاد السوفياتي في وقف اختياري لتجارب الاسلحة النووية باعتبارها خطوة أولى صوب الحظر الشامل ؟ لماذا لم تقل انها توافق على تجميد أسلحتها النووية ، وانها تتخلى عن برامجها لحرب النجوم وعن نيتها في مد نطاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ؟ لماذا لم تقل ان بيان رئيسها فيما يتعلق بعدم احترام اتفاق "سولت ٢" كان أضحوكة جديدة وهريرة من جانب السيد ريفان ؟ لماذا لم تقل ما نرغب جميعا في سماعه هنا وما يرغب في سماعه المجتمع الدولي والرأي العام سواء في العالم بأسره أو في الولايات المتحدة ؟ ان البيانات التي القيت بشأن نزع السلاح في اجتماع القمة في هراي ، والتي أشار اليها بالامس الوزير الميركا بيولي ، تعد تحديا مباشرا للولايات المتحدة . نريد ان نسمعهم يشيرون الى تلك البيانات ، نريد ان نرى موقفا جادا بناء من جانبهم . ان الخطبة المنمقة لممثلة الولايات المتحدة كان يمكن تقبلها بشكل أفضل لو كانت قد ذكرت هنا ان حكومتها متعمل من أجل إلغاء الديون الخارجية التي تنوء بها بلداننا ، وانها ستساعد على القضاء على أوجه الظلم في مجال التجارة ، وانها ستعاون معنا في جهودنا لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

كنا نود ان نسمع ممثلة الولايات المتحدة ، تقول هنا ان حكومتها تتعهد بعدم مواصلة استخدام حق النقض عند التصويت على قرارات مجلس الأمن المطالبة بتوقييع جزاءات الزامية على جنوب افريقيا العنصرية ؛ وانها تتعهد بانهاء تعاونها العسكري والسياسي مع المهاينة الاسرائيليين الذين يحتلون بطريقة غير مشروعة اراض عربية ؛ وانها ستسحب قواتها من كوريا الجنوبية حتى يتحقق التوحيد السلمي لذلك البلد ؛

وانها تتعهد بالامتناع مستقبلا عن أي انتهاك للقانون الدولي أو للاحكام محكمة العدل الدولية ؛ وانها ستنتهي اعمالها العدوانية بمختلف أنواعها ضد كوبا ، وحربها القذرة ضد نيكاراغوا .

ما كان ينبغي لممثلة الولايات المتحدة ان تقوله هو إن حكومتها لن تواصل حرمان شعب بورتوريكو من الاستقلال ، وانها ستسحب أسلحتها النووية من ذلك البلد ، وانها من ثم ستوقف انتهاكها لمعاهدة ثلاثيلولكو ؛ وانها ستسحب اسطولها من البحر الابيض المتوسط ومن المحيط الهندي ، وانها ستفك قواعدها العسكرية في الخارج ؛ وانها ستوقف مناوراتها العسكرية ذات الطابع التهديدي والتخويفي التي تقوم بها ضد بلداننا في مختلف أجزاء العالم . لماذا لم تقل ممثلة الولايات المتحدة الامبريالية ان حكومتها ستوقف سيامة الارهاب الرسمي التي تتبعها ، ومحاولاتها لاغتيال زعماء بلدان أخرى ، وتأييدها الذي تقدمه بمختلف أنواعه الى المرتزقة والعملاء المناهضة للثورة التي تنقل الحرب الى ديار الشعب في أنغولا وموزامبيق ونيكاراغوا ؟ لماذا يتصرف الامبرياليون الامريكيون بشكل متمرد ضد الرأي العالمي الحالي انتهاكا لقرارات الامم المتحدة ؟ انهم يتكلمون عن دستور الولايات المتحدة ؛ يتكلمون عن حقوق الانسان ؛ ولكنهم يفلقون أعينهم عن الفقر الذي يعيش فيه الآلاف من الشعب في بلدهم ، ويلتزمون الصمت إزاءه بل ويحاولون اخفائه .

كيف يمكنهم التكلم عن حقوق الانسان بينما تنتهك كل يوم حقوق الاقليات - حقوق أبناء بورتوريكو ، والمكسيك ، والسود ، والهنود الذين يمارس التمييز العنصري ضدهم ويحرمون من الحقوق الاساسية في بلد أولئك الذين يسمون أنفسهم أنصار الديمقراطية . هناك عشرات الملايين من الاميين في جنة المساواة المزعومة هذه ، والآلاف من الجوعى في معجزة الوفرة المزعومة هذه .

اننا نرى صورة مختلفة عندما نحول أنظارنا الى كوبا . هناك تقف كوبا راسخة غير قابلة للتخريب أو الاتلاف ، لا تذلل ولا تقهر . هناك تقف الثورة الكوبية ، على اعتبار الولايات المتحدة نفسها . هناك تقف منجزاتنا ومثلنا ؛ هناك يقف دمتورنا ،

الذي يضمن فعلا - كما يعلم الامبرياليون - رفاهية شعبنا الاقتصادية والاجتماعية . هذا واقع دون خداع أو تظليل . ولا يمكن للولايات المتحدة أن تلوي الحقيقة أو أن تظلزل أحداً .

ان ما يراه الممثلون هنا ، وما يراه المجتمع الدولي ، هو تمويكات الولايات المتحدة في غير صالح قرارات نزع السلاح ، واعتراضاتها التي لا تنتهي على قرارات مجلس الأمن ، ومحاولاتها للابقاء على النظام الاقتصادي المجحف الذي نعاني منه - وبما يحقق مصالحها ، وأعمالها ضد المنظمات الدولية ، سواء كانت منظمة اليونسكو أو منظمة الأمم المتحدة نفسها .

عندما نواجه الامبريالية ، علينا أن نواجهها بالحقيقة . يجب أن نستنكر تصرفاتها ، التي تتعارض مع أهداف السلام ، وتتعارض مع الميثاق وتتعارض مع مد التاريخ . لقد حان الوقت ليدرك الامبرياليون الأمريكيون ان عصر دبلوماسية القوة والقوة الفاشية قد ولى ، ولم يبق من ذلك العصر سوى مواقف مخيفة تظهر من وقت لوقت عندما تبذل محاولات لاداء دور "موبرمان" .

اننا لا نهتم في واقع الامر بالتفاهات التي أطلقها ممثل السلفادور ، لان الحقيقة التي تمثلها كوبا ومنجزاتها ، وما حققناه في مجال الصحة والتعليم وحقوق الانسان والاقتصاد ، والتحسين المستمر في مستوى معيشة شعبنا ، لا يمكن اخفاؤه أو انكاره بعد الآن إلا بالقدر الذي يمكن به اخفاء أو انكار تأييد شعب كوبا لثورته . ان ما قاله ممثل السلفادور هو ببساطة رد فعل متأخر من جانب مجرمي الابداء في امريكا الوسطى ، وقتلة الراهبات اللائي لا يملكن الدفاع عن أنفسهن ، وأولئك الذين يتخضمون في ارتكاب الجرائم واخفاء الضحايا .

لحسن الحظ ، ان لدى السلفادور المقاتلين الشجعان التابعين للجنة الثورة الديمقراطية "جبهة فرايندو مارتى للتحرير الوطني" . انهم أولئك الذين يتمتعون بتأييد شعب السلفادور . لقد قال خوسيه مارتى بطلنا الوطني ان أولئك الذين ليسوا من الشجاعة بحيث يضحون بأنفسهم ، ينبغي أن يكون لديهم على الأقل من آداب الطلوك

ما يجعلهم صامتين احتراماً للذين قدموا تلك التفخية . وهذا ما يجب أن يفعله ممثل خوسيه نابليون دوراتي اذا كان لديه أي قدر من آداب السلوك .

السيد مكديول (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حاول ممثل

فرنسا مرة أخرى أن يصور تقرير اللجنة العلمية الى موروروا عام ١٩٨٣ على انه يقرر ان البرنامج الفرنسي لاجراء التجارب النووية في الجزء الخاص بنا من العالم غير ضار بالصحة . وكما أوضح وزيرنا منذ ساعة ، فان التقرير لم يقل هذا . والنقطة الهامة في هذا الصدد هي ان فرنسا ليس لديها الحق في ان تعرض من يمشي منا في منطقة جنوب المحيط الهادئ لبرنامج تجارب نعارضه تماما . ونحن في جنوب المحيط الهادئ نقول ان على فرنسا ان تجري التجارب على أسلحتها - اذا كانت آمنة - على أراضي فرنسا نفسها . اقترح ممثل فرنسا ان نوجه نقدنا الى دول أخرى بدلا من فرنسا بشأن اجراء التجارب . واذا ما درس البيان الذي ألقى منذ ساعة ، سيجد انه خص جزءا كبيرا منه لمسؤولية جميع الدول النووية عن وقف تجاربها وبدء نزع سلاح حقيقي هام . ولذلك ، فأنني اقترح عليه ان يعيد قراءة البيان .

أشرنا أيضا الى نيوكاليدونيا وقلنا انه سوف يكون في العام القادم تعبير حر عن تقرير المصير في ذلك الاقليم . وأود أن أذكر فقط - كما قال رئيس وزرائنا - اننا نؤيد تقرير المصير الحقيقي لجميع ابناء نيوكاليدونيا الحقيقيين . واذا ما أجرت فرنسا ذلك في نيوكاليدونيا - وعندما تقوم بذلك - سوف نعتزف بها . وللأسف لا يبدو ان هذا هو الطريق الذي بدأت فرنسا الآن ، ونحن نومي فرنسا بأن تتبع ذلك الطريق .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠